

# تطور علاقة النخب السياسية الخليجية ببريطانيا

د. عبدالرحمن صبيحة الحاج \*

مقدمة:

تركز هذه الورقة على تاريخ الوجود البريطاني في منطقة الخليج وتأثيره عليها، وعلى تطور علاقة النخب السياسية المحلية بالسلطات البريطانية. والمجال الجغرافي للنخب التي سنغطيها يشمل الامارات الخليجية الصغيرة العشر: أبوظبي، دبي، الشارقة، رأس الخيمة، عجمان، أم القيوين، الفجيرة، الكويت، البحرين، وقطر. وتأتي أهمية هذه الدراسة في سياق من هذا القبيل من منطلق أهمية دراسة ماضي دول الخليج العربي منذ أن استطاعت بريطانيا تأمين مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية فيها. فمن خلال دراسة علاقات بريطانيا بالنخب السياسية الخليجية الحاكمة، ومن خلال تتبع سير المصالح المتبادلة التي حدثت خلال الفترة التي استطاعت فيها بريطانيا تأمين مصالحها بشكل كامل في المنطقة في مواجهة القوى الغربية الأخرى نستطيع أن نكون لأنفسنا صورة واضحة تساعدنا على الانطلاق من ركائز أساسية تسهم في فهمنا لواقع التفاعلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت في المنطقة توخيا لفهم حاضرننا، وللاستشراف مستقبلنا كجزء هام من العالم العربي الذي يمر بأزمات حادة وعلى جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الأخلاقية، فتحاول هذه الورقة القيام بتعريف وشرح المتغيرات السياسية التي بلورت شكل منطقة الخليج العربي الحالي والتي نتيجة لها وعن طريقها ظهرت الدول التي إن جاز لنا أن نسميها (بالدول القومية Nation - States) الخليجية الصغيرة ككيانات مستقلة في وقتنا الحاضر والدور الذي قامت به كل من بريطانيا والنخب السياسية في ذلك.

وفي هذا السياق فإن المنهجية التي ستتبع في الكتابة ستعتمد على الاستعراض التاريخي التحليلي والذي سنقوم من خلاله بتحليل الأحداث التاريخية، رابطين ذلك بمقولة وجود نخب سياسية محلية تدير كافة الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فتاريخيا سنقوم بتغطية مسار الدور البريطاني في المنطقة والذي بدأ من منطلق تجاري وتطور لكي يصبح سياسيا واستراتيجيا - عسكريا، وبشكل عام فإننا سنستعرض دوافع ترسيخ الدور البريطاني في المنطقة والمسببات التي أدت إلى إعلان بريطانيا عن رغبتها في الانسحاب الرسمي في العام ١٩٦٨ بحيث يتم تحليل الآثار التي تركها ذلك الانسحاب على دول الخليج، ويعود السبب في الركون إلى منهج من هذا القبيل إلى الاعتقاد بأن الاعتماد على المنهج التاريخي في معالجة المواضيع السياسية منهج سليم من منطلق كون التاريخ فنا

\* مدرس بقسم العلوم السياسية / جامعة الامارات العربية المتحدة .

مرتبطا بعلم السياسة ارتباطا قويا ووثيقا، ومن الاقتناع بأنه يمكن الاعتماد كثيرا على نتائج التاريخ التي تستخدم في علوم شتى فاحصة أحداث الماضي نماذج وعللا في أقبستها وتفسيراتها، ومن الاقتناع أيضا بأن للمعرفة التاريخية سبقا على معارف أخرى كثيرة وخاصة الدراسات السياسية التقليدية إذ تستمد الأخيرة من التاريخ مادتها القائمة على التمثيل والاعتبار والقياس، فإنه يمكننا القول بأن التاريخ فن سياسي في أصله ومرجعته وذلك لأنه يحدد علاقة الأشياء بناء على تراتب يقدم التاريخ ذروته<sup>(١)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك فإن قراءته قراءة صحيحة تعطينا مرتكزات ثابتة لمعرفة واقعنا الذي نعيشه ولاستقراء مستقبلنا حتى نتمكن من معرفة موقعنا على الخريطة العالمية في ضوء المستجدات والمتغيرات التي يشهدها عالم اليوم بمشرقه ومغربه.

## البدايات :

يختلف تاريخ العلاقات العربية مع بريطانيا في الخليج عن غيرها من العلاقات التي نشأت مع الدولة المذكورة في مناطق أخرى من وطننا العربي. فقد تأسست تلك العلاقات - بالشكل الذي كانت تقوم عليه إلى ما قبل استقلال دول الخليج العربية - في بداية القرن التاسع عشر. وارتبطت مسألة السيطرة الغربية على الخليج بالتاريخ الهندي منذ عهد البرتغاليين الذين وصلوا إلى المنطقة تحت قيادة البوكريك Albuquerque الذي استولى على بلدة هرمز في العام ١٥٠٧ للميلاد<sup>(٢)</sup>. وبعد اضمحلال نفوذ البرتغاليين حل محلهم الهولنديون الذين لم يتمكنوا من الاستمرار طويلا في المحيط الهندي والخليج، حيث استطاعت بريطانيا أن تقضي على جميع القوى الأوروبية التي كانت تنافسها في المنطقة، وأن تسيطر على المحيط الهندي والطرق التجارية المؤدية إلى الهند سيطرة مطلقة. تلك التطورات والوضعية الجديدة التي انبثقت عنها مكنت البحرية التابعة لحكومة الهند البريطانية من اتخاذ خطوات وإجراءات في الخليج العربي للقضاء على القوة العسكرية البحرية العربية والأساطيل التابعة لها تحت أعداد مقاومة القرصنة في المنطقة<sup>(٣)</sup>، والقضاء على تجارتي الرق والسلاح، وبالطبع

١ - العظمة، عزيز: الكتابة التاريخية والمعرفة التاريخية: مقدمة في أصول صناعة التاريخ العربية. بيروت: دار الطليعة ١٩٨٣، ص ١٣٣ و١٣٥.

٢ - لقد كانت هرمز في ذلك العهد أهم بلدة تتحكم في الطريق التجاري القادم من الشرق والمار عبر الخليج متجها شمالا إلى مناطق كالصرة ومنها غربا إلى موانئ البحر المتوسط ثم أوروبا. انظر حول ذلك ما كتبه:

Wilson, Sir Arnold T. The Persian Gulf. London: George Allen and Unwin, 1928 PP.100.109

٣ - حول مقولة القرصنة والرأي المضاد لها أنظر:

- Al - Qasimi, Sultan M. The Myth of Arab Piracy in the Gulf. London: Croom Helm 1986.

- السيابي، سالم بن حمود: إيضاح المعالم في تاريخ القواسم: (مراجعة أحمد التدمري) دمشق، المطبعة التعاونية ١٩٧٦.

- الرئيس، رياض نجيب. صراع الواحات والنفط: هموم الخليج العربي بين ١٩٦٨ - ١٩٧١. بيروت: النهار للخدمات الصحفية ١٩٧٣، ص ٢٦٧.

- H. Moyse, Bartlett, The Pirates of Turcial Oman. London: Macdonald, 1966.

- Belgrave, Sir Charles. The Pirate Coast. London: G. Bell and Sons, 1966.

- Wilson, Sir Arnold T. OP. Cit.

فإن تلك الأعدار والاختلافات لم تكن سوى ستار لرغبة بريطانيا في ترسيخ الأمن للحفاظ على مصالحها التجارية والاستراتيجية.

## المصالح البريطانية ما قبل القرن التاسع عشر:

حظي الخليج العربي في تاريخه الطويل وإلى ما قبل اكتشاف النفط في بدايات القرن العشرين بأهمية استراتيجية كبيرة، ويعود الأمر الأساسي في ذلك إلى الجغرافيا. فالمنطقة الجغرافية الأوسع التي يقع ضمنها الخليج الآن تقع في مفترق ثلاث قارات وتشكل حاجزا بسيطاً بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، ونمت المنطقة من حيث أهميتها بارتباط مباشر بتجارة أوروبا مع الهند والشرق الأقصى. وشكل الخليج العربي بالإضافة إلى البحر الأحمر الذراعين اللذين استطاعت من خلالها التجارة العالمية المتجهة من الشرق الأقصى وشبه القارة الهندية إلى أوروبا أن تمر<sup>(١)</sup>، وحظيت المصالح التجارية بنصيب كبير في المرور الآمن إلى موانئ المنطقة العربية وخاصة تلك القابعة منها على ضفاف الخليج وفي المرور عبر الأراضي الشاسعة التي فصلت بين الممرات المائية الرئيسية، ونمت أهمية منطقة الخليج مع مرور كل قرن من الزمان، الأمر الذي استمر حتى هذا الوقت.

ومنذ القرن الثالث قبل الميلاد وحتى القرن السادس عشر قامت قوى أجنبية باحتلال أجزاء من منطقة الخليج وتداخلت فترات احتلالها تلك مع فترات من الهيمنة العربية أو الفارسية ولكن لم تتمكن قوة منفردة واحدة من السيطرة على المنطقة بأكملها وبشكل كامل لأية فترة من الزمان، وفي بداية القرن السادس عشر استطاع البرتغاليون الحصول على مواطء قدم قوية وتمكنوا من تحقيق سيطرة وتفوق تجاري وسياسي، وتمتعوا بذلك التفوق لمدة قرن من الزمان إلى أن قاموا باستعمال قوتهم البحرية بغرض إغلاق مضيق هرمز في وجه السفن التجارية التابعة للأمم الأخرى. ذلك الأمر أدى إلى عرقلة انسياب التجارة بين الشرق والغرب الأمر الذي لم يكن محتملاً بالنسبة للآخرين، نتيجة لذلك عملت جميع القوى الأخرى ذات المصالح في المنطقة على إخراجهم منها، فقد تحالفت بريطانيا مع فارس وعمل عرب الخليج أيضاً على مساعدة ذلك التحالف، مما شكل قوة لا يستهان بها استطاع التحالف بواسطتها طرد البرتغاليين من هرمز في العام ١٦٢٢، بالإضافة إلى ذلك فقد طرد القوات البرتغالية من المناطق الأخرى كمسقط بواسطة العرب بعد أن تم توحيد عمان بقيادة ناصر بن مرشد اليعربي في العام ١٦٢٤، وبحلول العام ١٦٩٨ اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا وهولندا على القيام بخفارة مياه الخليج بشكل مشترك بهدف إبقائه مفتوحاً في وجه جميع السفن العابرة<sup>(٢)</sup>. وخلال القرن الثامن عشر

١ - الريمحي، محمد غانم، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد البحوث والدراسات العربية) ١٩٧٥، ص ٨ - ٩.

٢ - Abir, Mordechai. Oil, power and politics: Conflict in Arabia, the Red Sea and the Gulf. London: Frank Cass, 1974. P.119.

Lexington: D.C. Heath. 1972. P.3.

Sadik, Muhammad T. and William P. Snavely, Bahrain, Qatar, and the United Arab Emirates.

نشأ تنافس وخلاف تجاري قوي بين البريطانيين والهولنديين ولكن النفوذ الهولندي تقهقر كثيرا مع اقتراب القرن الثامن عشر من نهايته وأصبح الانجليز أهم التجار الغربيين في المنطقة وبسطوا نفوذهم السياسي والعسكري والتجاري عليها بشكل كامل<sup>(١)</sup>.

يمكننا القول أن التواجد البريطاني في البداية كان تجاريا محضاً، وفي حقيقة الأمر فإن شركة تجارية هي شركة الهند الشرقية البريطانية التي أسست في العام ١٦٠٠ هي التي لعبت دورا بارزا في تنظيم التجارة في الخليج عوضا عن الحكومة البريطانية، وذلك حتى بدايات القرن التاسع عشر. في العام ١٧٦٣ قام شاه فارس بإضفاء دور سياسي على وكيل بريطاني للشركة المذكورة وذلك عندما عينه حاكما عاما للجلالية البريطانية المتنامية في الخليج<sup>(٢)</sup>، ولكن لم يكن بمقدور الحكومة البريطانية إيجاد شكل سياسي رسمي لها حتى انقضاء القرن الثامن عشر.

ويرى بعض المحللين الغربيين أن تطور الدور البريطاني من دور تجاري محض في بداية الأمر إلى دور سياسي يعود إلى عامل عدم الاستقرار المتأصل لمنطقة الخليج، فالكثير من المشيخات الصغيرة أسست على مراحل من قبل قبائل عربية وفي أوقات مختلفة فقد أنشأ آل الصباح، والذين ينتمون إلى قبيلة العتوب التي ترجع أصولها إلى قبيلة عنزة والتي تتكون من ثلاثة فروع رئيسية هي آل الصباح وآل خليفة والجلالمة بالإضافة إلى فروع أخرى كآل زايد، الكويت مثلا في العام ١٧١٦، وبعد خمسين عاما من ذلك التاريخ نزح جزء منهم إلى قطر وكونوا لأنفسهم موطئ قدم هناك في منطقة تسمى بالزبارة والتي انتقلوا منها لاحقا إلى البحرين ليكونوا لأنفسهم إمارة البحرين الحالية<sup>(٣)</sup>، وقامت مجموعة من القبائل باستيطان المنطقة التي تقع عليها الامارات العربية المتحدة الآن حيث تطورات مجتمعاتها القبلية من مجتمعات قبائل رحل إلى قبائل مستقرة تركز وجودها حول الألسنة المائية<sup>(٤)</sup> التي تصب من الخليج العربي في الأراضي اليابسة المنخفضة مما شكل ملاجئ طبيعية استغلها السكان كموانئ وكمصائد للأسماك. تلك التجمعات القبلية شكلت فيما بينها أحلانا عسكرية سياسية تركزت في حلف القواسم الذي شكل قوة بحرية لا يستهان بها استطاعت السيطرة على المياه والسواحل الجنوبية الشرقية والغربية للخليج العربي، وحلف بني ياس الذي شكل قوة برية سيطرت على معظم الأراضي

١ - Hay, Sir Rupert. The Persian Gulf States. Washington, The Middle East Institute, 1959.P.11.

٢ - Sadik and Snaveley OP.Cit. P.3.

٣ - Hay, Sir Ropert OP.Cit. P.14.

٤ - تسمى باللهجة الخليجية الدارجة «خيران» ومفردا «خور» فيقال مثلا خور دبي وخور الشارقة وخور أم القيوين وهكذا، ومن الملاحظ أن جميع مدن دولة الامارات العربية المتحدة الساحلية تقع على أحد هذه الخيران ويسمى باسمها وحتى تلك الواقعة منها على الساحل الشرقي وخليج عمان، فهناك مثلا خورفكان وخور كلبا. ولا تزال هذه الخيران تشكل مصادر رزق للسكان حيث طور البعض منها كخور دبي وخور الشارقة لتصبح موانئ جيدة تستقبل السفن الصغيرة والمتوسطة الحمولة التي تستخدم كوسيلة نقل رئيسية في التجارة العابرة (الترانزيت) بين موانئ الخليج العربي المختلفة والهند والباكستان وعمان واليمن والصومال والسودان وجيبوتي، أما البعض الآخر منها كخور أم القيوين وخور الحميرية وخور البيضاء فانها لا تزال تستخدم كمصائد جيدة للأسماك التي يعتمد عليها السكان كثيرا في غذائهم.

الجنوبية الغربية لمنطقة ساحل عُمان<sup>(١)</sup> ، وبالطبع فإن نشوء هذين الحلفين الرئيسيين اللذين فرضا سيطرتها السياسية والعسكرية على المنطقة جاء كنتيجة مباشرة لانحياز دولة اليعاربة في عمان<sup>(٢)</sup> ، وما تجدر الاشارة إليه أن معظم القبائل العربية التي استطاعت أن تكون لنفسها مركزا سياسيا وهوية مستقلة استمرت في الصراع مع بعضها البعض من أجل السيطرة على أكبر قدر من القوة ومن الموارد الاقتصادية المتاحة في المنطقة، مما تولد عنه عدم استقرار وتحول السيطرة على الكثير من المناطق من يد قبيلة أو حلف قبلي لصالح قبائل أو أحلاف قبلية أخرى<sup>(٣)</sup> ، ذلك النوع من الصراع تزامن مع حقيقة أن الكثافة السكانية في المنطقة كانت قليلة جدا بل نادرة مما ولد معه فراغ قوة شجع دولاً عظمى كثيرة كروسيا القيصرية وفرنسا على محاولة زيادة نفوذها .

## مقولة القرصنة وصراع المصالح :

وعلى أية حال فإن المشكلة الملحة كانت صراع المصالح بين القوى المحلية والقوى الأجنبية والتي تصنفها الأدبيات الغربية بأنها قرصنة، ذلك الوصف الذي لا يستند إلى حقائق علمية وتحليل موضوعي لطبيعة العلاقات التي سادت بين الطرفين، فالمسألة تتلخص في جوهرها وحقيقتها في أن المصالح وخاصة الاقتصادية والتجارية منها تعارضت حيث ألحت القوى المحلية وخاصة البحرية منها ممثلة في القواسم على أن يحصلوا على نصيبهم من تدفق التجارة عبر الخليج بين الشرق والغرب نتيجة لموقع بلادهم الاستراتيجي على خط هذه التجارة، وذلك عن طريق دفع السفن العابرة للرسوم المقررة التي تعتبر في تقديري حقا شرعيا لأبناء المنطقة نتيجة لاستعمال مياهم الإقليمية من قبل سفن الدول والشركات التجارية الغربية، ولكن تم تجاهل تلك الحقيقة من قبل الغربيين مما جعلهم يصرون على وصف تلك الحقيقة على أنها قرصنة ولا شيء، غيرها ذلك بالطبع من منطلق محاولة تبييض صورتهم أمام العالم ومن منطلق الدفاع عن تدخلهم في شئون أبناء المنطقة<sup>(٤)</sup> ، ففي أواخر القرن الثامن عشر

1 - The Arabian Gulf Intelligence: Selections from the Records of the Bombay Government No. (XXIV) 1856. Cambridge and New York:

The Oleander press, 1985.PP.62 - 70.

Mann, Major Clarence. Abu Dhabi: Birth of an Oil Shaikhdom.

Beirut: Khayats, 1964.PP.16 - 19.

وانظر أيضا الحاج، عبدالله جمعة «تحليل النخبة وإمكانية تطبيقه لدراسة النظام السياسي في الامارات» شئون اجتماعية، العدد التاسع والعشرون ربيع ١٩٩١م، ص ٤٦.

٢ - السيار، عائشة، دولة اليعاربة في عمان وشرق أفريقيا في الفترة من ١٦٢٤ - ١٧٤١ بيروت • دار القدس ١٩٧٥

ص ١٩٨٢ - ٢٠٥.

٣ - Hay, Sir Ropert. OP.Cit. P.14.

Ibid. P.12.

-٣

-٤٠

وأوائل القرن التاسع عشر أخذت المناوشات والصدامات تشتد بين بريطانيا والقوات البحرية القاسمية وتعرض الكثير من السفن التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية للمهاجمة والتفتيش، وفي كثير من الأحيان للمصادرة عندما رفضت دفع الرسوم المقررة عليها مما جعل الكثير من الجهات التجارية ومن بينها الشركة البريطانية المذكورة تتحاشى المرور في المناطق التي يسيطر عليها القواسم، مما يعتبر في نظر الغربيين عرقلة لشئون التجارة الدولية في الوقت الذي كان فيه سكان الساحل العباني يمارسون حقا طبيعيا من حقوق السيادة على أراضيهم.

تلك الوضعية بالطبع لم تعجب القوى الغربية ممثلة في بريطانيا بحيث انها لم تتجاهل ما كان يقوم به القواسم وفي الوقت نفسه لم تحاول أن تفاهم معهم حول الموضوع من أجل التوصل إلى اتفاقية معينة يتم بموجبها دفع الرسوم والضرائب المقررة في الوقت الذي يتعهد فيه القواسم بعدم مهاجمة السفن العابرة بل وبحمايتها، ونظرا لكون بريطانيا إحدى القوى العالمية الفاعلة في تلك المرحلة والتي كانت تحس بقوتها وبجبروتها وبأنها كانت قادرة على وقف تلك الهجمات بالقوة فإنها عوضا عن محاولة التفاهم مع النخبة السياسية المحلية ممثلة في شيوخ القواسم قامت بتجهيز حملتين عسكريتين بحريتين في العامين ١٨٠٥ و ١٨٠٩ وإرسالها إلى منطقة الخليج بهدف القضاء على أسطول القواسم في رأس الخيمة والشارقة، إلا أن هاتين الحملتين لم تحققا الأهداف المرجوة منها<sup>(١)</sup>.

وفي سياق محاولة كلا الطرفين المحافظة على مصالحه تم عقد اتفاقية بين عبدالله بن كروش نيابة عن سلطان بن صقر بن راشد شيخ القواسم والقبطان ديفيد سيتون David Seton المقيم السياسي البريطاني نيابة عن شركة الهند الشرقية البريطانية، وقد تم التوقيع على الاتفاقية من قبل الطرفين في بندر عباس في السادس من فبراير ١٨٠٦، حيث نحى أبناء المنطقة وفقا لتلك الاتفاقية إلى أن يقطعوا على أنفسهم عهدا بمساعدة بريطانيا وحماية الممتلكات البريطانية في الخليج<sup>(٢)</sup>، ورغم تكبد القواسم لبعض الخسائر في أسطوهم إلا أنهم خرجوا من المعركتين وهم على مقدرة لمواصلة كفاحهم للمحافظة على مصالحهم في مقابل المصالح البريطانية في بلادهم. ونتيجة لعدم تمكن الحملات المذكورة من تحقيق المصالح البريطانية قامت حكومة الهند البريطانية بتجهيز حملة أخرى جديدة في العام ١٨١٩ ممولة من قبل شركة الهند الشرقية البريطانية، تلك الحملة كانت من القوة وحسن التجهيز والضخامة بحيث أنها تمكنت في نهاية المطاف من القضاء على قوة القواسم بعد مقاومة عنيفة من قبل الآخرين. واستطاع البريطانيون من دخول رأس الخيمة وتطعيم الأسطول المتواجد فيها عن بكرة أبيه، ومن ثم مطاردة ما تبقى منه في مختلف الخيران التي كان يلجأ إليها على امتداد الساحل من رأس الخيمة وحتى الشارقة.

وعلى أثر ذلك تم توقيع اتفاقية ١٨٢٠ بين الشيخ سلطان بن صقر الأول شيخ القواسم والميجور جنرال Sir William Grant Keir قائد الحملة البريطانية وذلك في ٢٠ ربيع الأول ١٢٣٥ هـ

Ibid

The Arabian Gulf Intelligence. OP.Cit. P. 75 - 6.

لقد كان لمعاهدة ١٨٢٠ تأثير كبير على علاقات النخب السياسية الخليجية مع بريطانيا، بحيث انها خلقت حالة وضع راهن جديد انتقلت فيه مسألة المبادرة من يد تلك النخب إلى يد القادمين الجدد مما اضطرها إلى الاستماع إلى نصائح السلطات البريطانية، وذلك الوضع بدوره خلق وضعاً جديداً لم تتمكن النخب السياسية من خلاله التصرف منفردة لمعالجة أمورها وبالأخص فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية والدفاع، وفي سبيل تأمين مصالحها بشكل كامل استمرت بريطانيا في الدخول في سلسلة من الاتفاقيات اللاحقة، ففي العام ١٨٣٥ تم توقيع اتفاقية هدنة بحرية صممت خصيصاً للحد من رغبة النخبة السياسية في الشارقة ورأس الخيمة في إعادة بناء أسطولها الذي دمر في المعارك السابقة من جانب، ومن جانب آخر صممت أيضاً أن تمنع الاشتباكات والنزاعات البحرية التي كانت تنشأ بين القوات البحرية التابعة لمختلف النخب السياسية المحلية<sup>(٢)</sup> .

وكتيجة مباشرة لتلك الهدنة فإن منطقة ساحل عمان أخذت تعرف في الأدبيات السياسية الغربية بالساحل المتصالح أو ساحل الصلح البحري (Trucial Coast)، حيث استمرت هذه التسمية حتى قيام دولة الامارات العربية المتحدة في مطلع السبعينيات .

وفي مرحلة لاحقة وبالتحديد في العام ١٨٥٣ عقدت اتفاقية أخرى أجبرت بريطانيا رموز النخب السياسية الخليجية على توقيعها، وبموجب هذه الاتفاقية تعهدت بريطانيا بحماية الملاحة البحرية والدفاع عن المشيخات ضد جميع الاعتداءات الخارجية، وفي المقابل سمحت للنخب السياسية المحلية بإدارة شئون مشيخاتها الداخلية وحل مشاكلها الحدودية مع بعضها البعض، ويتضح من ذلك أنه نتيجة لهذه الاتفاقية وضعت الشئون الخارجية للمنطقة وشئون الدفاع تحت المسؤولية البريطانية الكاملة وبشكل رسمي ومقتن، وشكل ذلك الأمر بالطبع البداية التي أصبح من خلالها الخليج العربي برتمه منطقة مصالح بريطانية بشكل كامل، وفي المقابل فإن النخب السياسية الخليجية ذاتها - وخاصة تلك التي تسيطر على مناطق محدودة من حيث المساحة والكثافة السكانية - استفادت من ذلك الوضع، بحيث يمكننا القول بأن تلك الحقبة تشكل أيضاً نقطة البداية لولوج عصر المصالح المتبادلة بين بريطانيا والنخب السياسية الخليجية<sup>(٣)</sup> .

وبالاتجاه نحو نهاية القرن التاسع عشر تمكنت بريطانيا من عقد اتفاقيات منفصلة مع حكام الكويت والبحرين وحكام الساحل العماني كل على حدة، وبموجب تلك الاتفاقيات المنفصلة تعهدت رموز النخبة الخليجية لبريطانيا بأن لا يقيموا أية علاقات مباشرة من أي نوع مع القوى

Ibid. PP. 80 - 81.

- ١

Kelly, J.B. Britain and the persian Gulf 1795 - 1880 Oxford: Clarendon press, 1968. PP. 335 - 4030

- ٢

Taryam, Abdullah Omran. The Establishment of the United Arab Emirates. London: CROOM HELM, 1987.PP.9 - 10.

- ٣

الأخرى، وأن لا يقوموا ببيع أو تأجير أو التخلي عن أي جزء من أراضيهم لأية قوى أخرى غير بريطانيا<sup>(١)</sup>.

ونتيجة لذلك قوى مركز المصالح البريطانية المباشرة في الخليج . وكان الغرض الأساسي لبريطانيا من تلك الاتفاقيات التي جعلتها تحظى بسيطرة تامة على المنطقة هو الحصول على مواطنيها قدم ثابتة وقوية لكي تتمكن من حماية مصالحها المتمثلة بشكل أساسي في حماية خطوط المواصلات البحرية وحماية الامبراطورية البريطانية في الهند<sup>(٢)</sup> ، من جانب آخر فإن بريطانيا أرادت لنفسها الانفراد بالمنطقة وذلك رغبة في تنفيذ بعض السياسات البريطانية المتعلقة بمنع تجارة الرق والسلاح، حيث استطاعت السفن الحربية البريطانية بموجب المعاهدات المعقودة أن تجوب مياه الخليج العربي بحرية تامة، وأن تقوم بايقاف وتفتيش أية سفينة يشتبه في أنها تحمل شحنة بشرية، وبطبيعة الحال فإن ذلك العذر اتخذ ذريعة قانونية لايقاف أية سفينة تجارية عابرة .

وفي هذا الصدد فإنه من الواجب أن نوضح أن جميع تلك الأعدار التي اختلقتها السلطات البريطانية لم تكن سوى جداول تصب في جوهر حقيقة واحدة وهي رغبة بريطانيا في المحافظة على مصالحها في الهند، حيث انها بقيت لفترات طويلة من الزمن كقوة عظمى بسبب سيطرتها على الهند كدرة في التاج البريطاني<sup>(٣)</sup>، ويعزز هذه الحقيقة أن الهند البريطانية امتلكت جيشا منفصلا وادارة منفصلة، ولم يعتبر نطاق النفوذ الذي حظيت به حكومة الهند البريطانية جزءا من الوطن البريطاني الأم فحسب بل اعتبر طرفا مساويا لذلك الوطن .

ونتيجة لوقوع المنطقة العربية ومنها الخليج العربي فيما بين الجزئين الرئيسيين من تلك الامبراطورية المترامية الأطراف فإنه كان لدى البريطانيين سبب منطقي مقنع للمحافظة على وضعهم المسيطر في المنطقة أكبر مما كان لدى الأمم الأوروبية الأخرى، وفي هذا السياق فإن الكثير من المؤرخين يرون بأن بريطانيا لم تشأ أن تخلق لنفسها امبراطورية في الشرق الأوسط لأنها كانت تعلم علم اليقين أن تصرفا من ذلك القبيل كان سيوحد جميع أعدائها ضدها<sup>(٤)</sup> .

١ - Aitchison, C.U.A Collection of Treaties Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring countries . Vol. XI, No. XLI. Delhi: Government of India, 1933, P. 264.

- عبدالله، محمد مرسي . دولة الامارات العربية المتحدة وجيرانها . الكويت : دار القلم ١٩٨١ . ص ٣٢ وانظر أيضا:

- Abdullah, Muhammad Morsy. The United Arab Emirates: a Modern History London: Croom Helm 1987. P. 25.

- Hay, Sir Rupert. OP.Cit. P.16.

Busch, Briton Cooper. Britain and the persian Gulf, 1894 - 1914. - ٢

Berkeley: University of California press, 1967. P.9.

Calvocoressi, peter. Britain and the Middle East, Political Dynamics in the Middle East. - ٣

Edited by paul Y. Hammond and Sidney Alexander.

New York: American Elsever pub. Co. 1972 P. 425.

Ibid. P. 426.

وباتجاه نهاية القرن التاسع عشر ركزت بريطانيا على تقوية وتعزيد تواجدتها في المنطقة، وأصبحت الشخصية الرسمية البريطانية الأولى في المنطقة شخصية سياسية تحت مسمى المقيم السياسي لحكومة صاحب أو صاحبة الجلالة "Her / His Majesty's Political Resident" والذي كان مسئولاً أمام إدارة الشؤون الخارجية لحكومة الهند البريطانية مباشرة، وغدا المقيم السياسي مسئولاً عن تمثيل حكومة الهند البريطانية لدى ممثلي الشريحة العليا للنخبة السياسية الخليجية<sup>(١)</sup>، وباستثناء بعض الحوادث المتفرقة فإن الأوضاع السياسية والديبلوماسية في الخليج شهدت فترة من الركود والهدوء خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر، وغدت النخب السياسية الخليجية تستمع بشكل أكثر جدية للنصائح البريطانية كنتيجة مباشرة لارتباط مصالحها بمصالح الأولى، وقد تعززت مسألة ارتباط المصالح تلك في بداية القرن العشرين وتحديدًا في العام ١٩٠٣ عندما زار نائب الملك في الهند اللورد كيرزون Curzon المنطقة على ظهر السفينة الحربية أرجوناوت H.M.S. ARGONAUT التي رست قبالة مدينة الشارقة ودعى الشيوخ لمقابلته على ظهرها، في تلك المناسبة ألقى كيرزون خطبته المشهورة أمام رموز النخبة السياسية والتي أكد فيها على أهمية منطقة الخليج الحيوية لبريطانيا وعلى رغبة بريطانيا في الاستمرار في تأمين مصالحها السياسية والاقتصادية والتجارية فيها، قال كيرزون في هذا الصدد:

«ان استتباب الأمن والسلام في هذه المياه يجب أن يستمر وأن تتم المحافظة عليه، وفي هذا السياق فإنه ستم أيضا المحافظة على استقلالكم، أما مسألة مصالح الحكومة البريطانية في هذه المنطقة فإنها ليست محل جدال ويجب أن تبقى ضمن الأولويات الأسمى منزلة وأهمية»<sup>(٢)</sup>.

ويرى بعض المؤرخين أن سياسة تأمين المصالح البريطانية الصارمة تلك تجاه منطقة الخليج كانت متبعة أساسا لابعاد خطر الدولة العثمانية عن الخليج وخاصة الجنوب الشرقي منه، ولكن عندما اتضح أن الدولة العثمانية كانت في طور الانتكاس والاضمحلال فإن السياسة البريطانية تجاه المنطقة بشكل عام بدأت تتحول قليلا متمحورة حول رغبة بريطانيا في إبعاد شبح الدول الكبرى الأخرى عن مناطق نفوذها.

### الخليج والنفط والصراع الدولي منذ ١٩٠٠ إلى ما بعد الحرب الكونية الثانية :

حاولت روسيا القيصرية إيجاد مواطني قدم لها في الكثير من البحار الدافئة، ومن بين تلك المناطق الخليج حيث ركزت جهودها للقيام بذلك مع نهاية القرن التاسع عشر، ونظرت بريطانيا إلى تلك التطلعات الروسية على أنها تشكل خطرا داهما سيضر بالمصالح البريطانية، وذلك خوفا من امتداد سيطرة روسيا التي كانت أمرا واقعا على شمال إيران إلى مناطق النفوذ البريطانية في الخليج العربي<sup>(٣)</sup>، ولكن بريطانيا استطاعت أن تعرقل تلك المساعي الروسية في الخليج عن طريق عقد

Busch, Briton Cooper. OP.Cit. PP. 7 - 9.

- Ronaldshay, Earl of. The life of lord Curzon. London: Ernest Benn, 1928 Vol. II, P. 316:

- Wilson, Sir Arnold T. OP. Cit. P. 192.

Marlowe, John, The persian Gulf in the Twentieth Century. London: The Cressent press, 1962. PP. 18 - 19.

اتفاقيات جديدة مع رموز النخب السياسية الخليجية، فقد ناقشت على سبيل المثال أمر عقد اتفاقية رسمية مع شيخ الكويت مبارك الصباح والتي عقدت فعلا في العام ١٨٩٩ مما جعل بريطانيا حاميا للكويت في مقابل أن لا تقوم الأخيرة بعقد أية اتفاقيات مع الحكومات الأجنبية الأخرى، والأمر هنا بالطبع كان موجها ضد المصالح الروسية من قبل بريطانيا وضد المصالح العثمانية من قبل مبارك الذي كان يخشى الهيمنة التركية على بلاده، حيث لاحظ بعض الدلالات التي كان من شأنها احتلال الكويت من قبل الأتراك<sup>(١)</sup>.

ذلك الوضع بات يهدد استمرارية آل الصباح كأسرة حاكمة تتربع على قمة هرم النخبة السياسية الكويتية وبقاء مبارك الصباح ذاته كحاكم للكويت، حيث تعرض لضغوط كثيرة من قبل الدولة العثمانية استهدفت خلعه من الحكم وذلك إما بتهديده مباشرة من قبل الوالي العثماني في البصرة أو عن طريق تحريك خصومه السياسيين خارج الكويت ضده من أجل الإطاحة به<sup>(٢)</sup>، نتيجة لذلك فإن النخبة السياسية الكويتية المهيمنة ممثلة في شخص مبارك حاولت أن تؤلف منظومة علاقات مزدوجة مع بريطانيا والدولة العثمانية، وفي هذا السياق حاول مبارك أن يكيف لنفسه وضعا ثلاثي الأبعاد يركز على المحافظة على علاقات جيدة بين الكويت والدولة العثمانية، والارتباط ببريطانيا من خلال اتفاقية الحماية ثم المحافظة على وضعه كحاكم مستقل للكويت، ولكن يبدو أن الارتباط القوي ببريطانيا هو الذي حفظ مبارك من المحاولات العثمانية المتكررة للإطاحة به<sup>(٣)</sup>، حيث عقد معها كما أوردنا اتفاقا في ٢٣ يناير ١٨٩٩<sup>(٤)</sup>، تلى ذلك اعتراف الحكومة البريطانية بالكويت كقطر مستقل تحت الحماية البريطانية وذلك في ٣ نوفمبر ١٩١٤ حين عقدت اتفاقية بهذا الصدد<sup>(٥)</sup>.

- 
- ١- الأبراهيم، حسن علي، الكويت: دراسة سياسية. الكويت: دار البيان وبيروت: دار النهار، ١٩٧٢ ص ٥١.
- ٢- الأبراهيم، حسن علي، المرجع السابق ص ٥٧ وما بعدها.
- ٣- Longrigg, Stephen H. Iraq, 1900 - 1950: Apolitical, Social, and Economic History. London: Oxford University press, 1953, P.69.
- ٤- Baz, Ahmed Abdullah S. Political Elite and Political Development In Kuwait. Unpublished Ph.D. Thesis, The George Washington University, 1981, P. 53.
- ٥- نجد نص هذه الاتفاقية باللغة العربية في نوفل، سيد. الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العربي. بيروت دار الطليعة ١٩٦٩، ص ٣٦٢ وفي الأبراهيم، حسن علي، مرجع سابق ص ٢٢٧ وباللغة الانجليزية في Baz, Ahmed A.S.OP.Cit. P. 248.
- ٥- أنظر نوفل. سيد ص ٣٦٧، الأبراهيم حسن ص ٣٢٨ - ٢٢٩ و Baz, Ahmed A.S.OP. Cit. P 248 حول مقدرة مبارك على المناورة السياسية لعقد تلك الاتفاقيات يقول حسن الأبراهيم: «وفي الأطار الواسع للسياسات الدولية أدرك مبارك بذكاء أن أفضل سبيل لسلامته وسلامة الكويت تكمن في معاهدة مع بريطانيا القوة المتزايدة في الخليج العربي، وهكذا وبعد محاولات متعددة تمكن من جر بريطانيا لمعاهدة حماية استطاع بموجبها أن يضمن حكما ذاتيا واقعيا De facto للكويت وبقدرته السياسية تمكن من منع الانجليز من التدخل في الشؤون الداخلية للكويت» ص ٤٦.

من جانب آخر فإن ألمانيا حاولت توسيع نفوذها باتجاه الخليج حينما حاولت مد خط برلين - بغداد الحديدي لكي يصل إلى البصرة في رأس الخليج ولكي تربط الكويت بعد ذلك بهذا الخط<sup>(١)</sup> ، ولكن تلك المحاولات الألمانية قوبلت بالرفض والمواجهة من قبل بريطانيا، وتبلورت القدرة البريطانية على صد التطلعات الألمانية عندما أبرمت اتفاقية ١٩١٣ بين الحكومتين العثمانية والبريطانية والتي منحت بموجبها بريطانيا حق السيطرة على أي مشروع يستهدف إنشاء سكة حديدية جنوب البصرة، وتزامن ذلك مع اعتراف الحكومة العثمانية الرسمي باتفاقيات ومعاهدات الحكومة البريطانية مع كل من إمارات الساحل العمالي والكويت والبحرين وقطر، وجاء ذلك نتيجة للوهن والاضمحلال الذي منيت به الحكومة العثمانية حيث ان نفوذها في الجزيرة العربية بشكل عام كان في تدهور واضح ، فقد استطاع عبدالعزيز بن سعود اخراج جنود الدولة العثمانية من شرق الجزيرة العربية في العام ١٩١٣ ، واستطاعت النخبة السياسية السعودية ممثلة في شخص عبدالعزيز بن سعود القضاء على جميع منافسيهم في غرب وشمال الجزيرة العربية ومن تأسيس المملكة العربية السعودية بشكلها الحالي<sup>(٢)</sup> .

وعلى أية حال فإن بريطانيا نظرت بعين الريبة والشك إلى تلك المملكة الجديدة وذلك لاعتقاده بأن التأثير المباشر للأخيرة هو تشكيل خطر داهم على المصالح البريطانية في المنطقة . فالنخبة السياسية السعودية حين تشكلت واكتملت صورتها وهيمنت على أجزاء واسعة من الجزيرة العربية لم تعترف من حيث المبدأ باتفاقيات ومعاهدات بريطانيا مع النخب السياسية في الامارات الخليجية الصغيرة ، وبدا من ذلك الموقف أن النخبة السياسية السعودية كانت تتطلع إلى ضم الكثير من تلك الامارات إليها، ولكن وبعد أن أوضحت بريطانيا موقفها بوضوح من أنها لن تسمح بالاستيلاء على أية إمارة من تلك التي ترتبط معها باتفاقيات خاصة أفرت النخبة السعودية بعدم التدخل في شؤون الامارات<sup>(٣)</sup> .

وفيما كانت الحرب الكونية الأولى مستمرة فيما بين العامين ١٩١٤ و١٩١٨ عقد الحلفاء سلسلة من الاتفاقيات السرية فيما بينهم<sup>(٤)</sup> ، وتحالفت الدولة العثمانية مع ألمانيا والنمسا وهنغاريا وبلغاريا في جهود مشتركة لاجراء البريطانيين من السويس وللقيام بحملة عسكرية ضد روسيا، من جانب آخر ونتيجة للاقتناع بإمكانية تحقيق النصر عقدت كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وروسيا سلسلة من

١ - Earle, E.M. Turkey, The Great powers and Bagdad Railway. New York, The Macmillan, 1923 P. 127.

- Sadik, Muhammad and William P. Snavely. OP.Cit. P. 10.

٢ - hay, Sir Ropert. OP.Cit. P.17.

٣ - Yapp, Malcolm. "British policy in the persian Gulf". In Cottrell, Alvin (ed). The persian Gulf States A General Surrey. Baltimore and London: The Johns Hopkins University press, 1980, P. 85.

٤ - Peretz, Don, The Middle East Today. New York: Holt, Rinehart and Winston, 1936, PP. 105 - 7. - ٤

المعاهدات بينها حول كيفية تقسيم الامبراطورية العثمانية بعد الحرب .  
وقامت منافسة من نوع ما بين الحلفاء للسيطرة على أكبر قدر ممكن من الحدود التي ورثت نتيجة  
لانتهيار الدولة العثمانية، ولكن البريطانيين استطاعوا السيطرة على معظم أجزاء المشرق العربي،  
وتصلت المطالب الروسية بسبب قيام الثورة البلشفية في العام ١٩١٧ والتي كان من نتيجتها قيام  
الاتحاد السوفييتي وظهور حكومة ثورية فيه، وتعود مسألة قدرة بريطانيا على إبقاء الكثير من المناطق  
تحت نفوذها إلى العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها عبر السنين، ويعتبر اكتشاف البترول  
في إيران خلال العقد الأول من القرن العشرين عاملا حاسما في إضفاء أهمية خاصة على تلك  
الاتفاقيات، وفي خضم التنبؤات بأن منطقة الخليج قد تكون منطقة غنية جدا بالبترول، بدأت  
بريطانيا في عقد اتفاقيات جديدة كان من شأنها منع إبرام عقود خاصة بالبترول من قبل النخب  
السياسية الخليجية مع أي طرف دون علم وموافقة بريطانيا<sup>(١)</sup>.

وما تجدر ملاحظته أن تلك الاتفاقيات كانت مشابهة للاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع  
شيوخ المنطقة حول الدخول في اتفاقيات تتعلق بتأجير أو بيع الأراضي لأطراف أخرى عدا بريطانيا،  
وفي مقابل ذلك تعهدت بريطانيا للنخب السياسية بحمايتهم ضد أي اعتداءات بحرية قد تقع على  
أراضيهم<sup>(٢)</sup>، ومن غرائب الأمور أن هذا التعهد الأخير من قبل بريطانيا لم يكن فيه مكاسب جديدة  
من أي نوع للشرائح العليا للنخب السياسية فيما يتعلق بوضعها المتميز كأهم رموز النخبة، وذلك  
لأن مسألة حماية بريطانيا لهم كانت أمرا قائما نتيجة للاتفاقيات والمعاهدات المتعددة التي أبرمتها  
بريطانيا مع هذه النخب، ولم يكن على بريطانيا أن تقدم تعهدات جديدة من هذا القبيل لقاء  
الاحتكارات المتعلقة بالنفط التي منحت لها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الوضع القطري يعتبر استثناء  
في هذه المسألة وذلك لأن قطر خضعت في فترة ما من تاريخها الحديث للهيمنة العثمانية الأمر الذي لم  
يحدث بالنسبة لأمارات الساحل العماني، ذلك الأمر دفع بالنخبة السياسية القطرية للسعي للحصول

١ - لمزيد من المعرفة حول طبيعة الوثائق البريطانية المتعلقة بموضوع نفط الخليج أنظر:

- Bidwell, Robin, The Affairs of Arabia: 1905 - 1906. London: Foreign office confidential print, 1971.

وانظر أيضا ما كتبه النجار، مصطفى عبدالقادر حول طبيعتها في دراسات في تاريخ الخليج العربي المعاصر. من إصدار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (معهد البحوث والدراسات العربية) ١٩٧٨ ص ٤٩ - ٥٩ وحول أمثلة محددة للتعهدات التي قطعها بعض رموز النخب السياسية الخليجية على أنفسهم بعدم الدخول في اتفاقيات خاصة بالبترول أنظر التعهد الذي قطعه خالد بن أحمد حاكم الشارقة (١٩١٤ - ١٩٢٤) وسعيد بن مكتوم حاكم دبي (١٩١٢ - ١٩٥٨) على نفسيهما كل على حدة للمقيم السياسي البريطاني في الخليج (بوشهر) A.P. Trevor في العام ١٩٢٢ وتبعهم في ذلك أيضا شيوخ رأس الخيمة وأبو ظبي وعجمان والفجيرة، حول النص الكامل لتلك العهود انظر سيق نوفل، المرجع السابق ص ٤٢٢ و ٤٢٣. وكذلك أنظر Aitchison, C.U. OP. Cit. No XXXVI حول التعهد الذي قطعه حاكم الكويت مبارك الصباح وحول التعهد الذي قطعه حاكم قطر عبدالله بن جاسم بن ثاني أنظر المرجع السابق No. XXXIII P. 258 وحول التعهد الذي قطعه حاكم البحرين عيسى آل خليفة أنظر المرجع السابق أيضا No. XVI P. 239.

Calvocressi, Peter. OP.Cit. P. 437.

على تعهد جديد واضح من بريطانيا حول مسألة الحماية البرية والبحرية<sup>(١)</sup> .  
على أية حال فإن التوقعات والتنبؤات المتعلقة بوجود النفط بكميات تجارية في المنطقة آتت أكلها عندما اكتشف النفط في الجانب الغربي للخليج وكميات قابلة للاستثمار في كل من البحرين في العام ١٩٣٢ وفي قطر في العام ١٩٣٥ ، بالإضافة إلى ذلك فإن النفط اكتشف في الكويت أيضا قبل قيام الحرب الكونية الثانية ولكن الانتاج في الكويت وقطر لم يبدأ حتى انتهت الحرب المذكورة<sup>(٢)</sup> ، وقبل ذلك وفيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية فإن السياسة البريطانية في الخليج العربي لم تكن هامة جدا بالقدر الذي حظيت به مناطق أخرى من العالم العربي وذلك نتيجة لأولويات أهم تتعلق بالاستراتيجية البريطانية في إطارها العالمي الأوسع ، وكانت منطقة الخليج بالذات منطقة مستقرة مقارنة بالمناطق الأخرى القريبة منها كمنطقة البحر المتوسط وشبه القارة الهندية ، وحظيت إمارات الخليج بشكل عام بقدر أكبر من الاستقلالية فيما يتعلق بأموالها الداخلية بالذات ، حيث لم تتدخل السلطات البريطانية في الخليج كثيرا في شئون النخب السياسية ، وتركت لها قدرا أكبر من حرية التصرف ، وانعكس هذا الواقع على وضعية ومركز بريطانيا في الخليج فيما بين الحربين حيث بقيا راسخين ، وبغض النظر عن ذلك وعن الاتفاقيات المتعلقة بالنفط التي عقدتها بريطانيا فإن النفوذ البريطاني لم يتزايد كثيرا حيث ان بريطانيا ذاتها لم تشأ التوسع في هذا الصدد ، وذلك نتيجة لرسوخ المصالح البريطانية التجارية منذ مدة طويلة .

ولكن تلك الحقيقة لا تمنعنا أن نذكر بأن محاولات قليلة جرت بنجاح من قبل بريطانيا لتقوية نفوذها حيث عقدت اتفاقيات عدة بينها وبين النخبة السياسية السعودية مثلا لتقوية المصالح المشتركة الخاصة بهما<sup>(٣)</sup> ، من جانب آخر فإن المصالح الروسية في المنطقة أخذت في التقهقر بعد الحرب العالمية الأولى وذلك كنتيجة مباشرة لتركيز الاهتمامات السوفيتية الجديدة على الوضع الداخلي رغبة في تعضيد قوة البنى السياسية في الداخل وفي بناء الأحزاب الشيوعية في أوروبا الشرقية . ولكن يجب أن نستدرك بأنه رغم ذلك فإن النظام الجديد في الاتحاد السوفيتي استمر في تقدير مصالحه المتعلقة بالحد من النفوذ البريطاني في إيران وأفغانستان ، وذلك من أجل خلق حاجز بين حدود الهند البريطانية والحدود السوفيتية .

ويرى بعض دارسي التاريخ السياسي بأن هناك أدلة على أن السوفييت البلشفيك وضعوا في اعتبارهم تشجيع ثورة من نوع ما في إيران منذ أن وصلوا إلى السلطة في العام ١٩١٧ كوسيلة لزعزعة النفوذ البريطاني في الخليج<sup>(٤)</sup> ، ولكن وقبل القيام بأية جهود حقيقية في هذا الصدد فقد ناقش البريطانيون الاتفاقية الانجليزية - الفارسية لعام ١٩١٩ ، والتي تم الاعتراف بموجبها باستقلال فارس ، وألغت الاتفاقية الانجلو - روسية وجعلت من إيران دولة تابعة للتاج البريطاني تبعية شبه

١- Ibid.

٢- Sadik, Muhammad and William P. Snaveley. OP.Cit. P. 7.

٣- عبدالله، محمد مرسي (١٩٨١) مرجع سابق ص ٧٤ - ص ٨٠ .

٤- Yodfat, A. and Mordechai Abir. In the Durection of the Persian Gulf. London: Frank Cass, 1977 P. 29.

كاملة. وفي العام ١٩٢١ قام السوفييت بمناقشة معاهدة الصداقة السوفيتية - الفارسية ووافقوا على سحب قواتهم التي كانت تتمركز في الجزء الشمالي من فارس مع إبقاء الباب مفتوحا لعودة تلك القوات في حالة قيام قوة أخرى بمحاولة إنشاء قاعدة عسكرية في فارس للقيام بعمليات ضد الاتحاد السوفيتي<sup>(١)</sup>.

وفي تطور مهم قام السوفييت بإقامة علاقات دبلوماسية مع النخبة السياسية السعودية في العام ١٩٢٤، وشرعوا في إرسال الوفود التجارية ابتداء من العام ١٩٢٧، مما جعل البريطانيين ينظرون إلى تلك المسألة كتهديد مباشر لمصالحهم، ومن ثم شرعوا في عرقلة النفوذ السوفيتي، ولكن رغم ذلك تمكن السوفييت من تمرير صفقة محروقات للمملكة العربية السعودية في العام ١٩٣١. خلال الحرب العالمية الثانية ارتأى الألمان ميزة في تشجيع زعزعة عامل الوحدة بين الحلفاء. وفي هذا الصدد سعوا إلى تحويل الاهتمام السوفيتي تجاه جبهة الحدود الأوروبية التي كان كلا الطرفين يدعي ملكيتها إلى الاهتمام بشئون الخليج العربي، وانطلاقا من معرفة أن الاتجاه السوفيتي كان يطمح دائما إلى الحصول على موانئ في المياه الدافئة قام أدولف هتلر Hitler باعلام رئيس الوزراء السوفيتي بأنه حالما تتمكن ألمانيا من اجتياح إنجلترا فإن تقسيم الامبراطورية البريطانية سيشمل المنطقة العربية الواقعة إلى الجنوب من حدود الاتحاد السوفيتي حيث ستضم تلك المنطقة إليها، وتم اعلام السوفييت بأن ألمانيا تعترف منذ اللحظة بأن المنطقة العربية ومن ضمنها الخليج تعتبر ضمن دائرة النفوذ السوفيتي، ولكن تلك الاعراض لم تجد صدى يذكر لدى السوفييت حيث أنهم وفي نفس الوقت قاموا بالابحاز إلى الألمان بأنهم يعتبرون مستقبل بلغاريا والمضائق التركية قضايا أكثر أهمية بالنسبة لهم من بسط نفوذهم على المنطقة العربية<sup>(٢)</sup>.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب مستمرة أصبحت السعودية أقرب الأصدقاء العرب إلى الحلفاء، وأقيمت قاعدة جوية أمريكية على الأراضي السعودية في العام ١٩٤٣. ورغم ذلك فإن السعودية اعتبرت دولة غير منحازة حتى العام ١٩٤٥ عندما أعلنت لاحقا الحرب على ألمانيا وذلك في سبيل أن تصبح مؤهلة لعضوية الأمم المتحدة<sup>(٣)</sup>، وقد أثرت فترة الحرب وما صاحبها من تقليص للعمليات البترولية السعودية على الاقتصاد السعودي بشكل جدي، وطلب عبدالعزيز بن سعود مساعدة مالية من كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، ولكن الولايات المتحدة اعتبرت أن المنطقة تقع ضمن مناطق النفوذ البريطانية الخاصة رغم قيام الشركات الأمريكية بالتنقيب عن النفط فيها منذ العام ١٩٣٣، ولكنها رغم ذلك قامت بتقديم مساعدة مالية غير مباشرة عن طريق منح قرض لبريطانيا التي قامت بدورها بتقديم نصف قيمته كقرض للسعودية، وفي نهاية الحرب الكونية الثانية كانت بريطانيا لا تزال تعتبر قوة عظمى رئيسية في المنطقة العربية، وبقي الخليج العربي منطقة مصالح بريطانية بشكل كامل كغيره من المناطق العربية الأخرى كمصر وفلسطين والعراق والأردن وجنوب الجزيرة العربية مما كان يعني أن مصالح النخب السياسية التي كانت تحكم تلك المناطق وخاصة

١ - المرجع السابق.

٢ - المرجع السابق. ص ٣١.

٣ -

منطقة الخليج بقيت مرتبطة ببريطانيا ارتباطا كاملا.

وخلال الحرب حاول الاتحاد السوفيتي اعادة نفوذه في شمال إيران، ولكن تلك المحاولات لم تؤثر كثيرا على النفوذ والمصالح البريطانية في الخليج، من جانب آخر فإن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية كان في تلك الفترة في بداياته الأولى وخاصة مع نهاية الحرب العالمية الثانية، ولكن وبشكل إجمالي يمكننا القول بأنه كان قد بدأ ينمو تدريجيا منذ تلك الحقبة مما يعني أن المصالح البريطانية كانت قد بدأت تنقلص بعد انتصار الحلفاء في الحرب رغم أن تلك المصالح استمرت مدة لا بأس بها من الزمن بعد انتهاء الحرب وانسحاب بريطانيا السياسي والعسكري التام منها.

### العد التنازلي لاضمحلال المصالح البريطانية المباشرة (١٩٤٥ - ١٩٧١):

عندما شعرت بريطانيا بعدم قدرتها على لعب دور «القوة العظمى» في الشأن العالمي الذي اضطلعت به لفترة طويلة من الزمن أخذت تقلص نفوذها في شتى بقاع الأرض، وفي نفس الوقت فإن الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أخذتا تلعبان دور القطبين العالميين الأعظم مقارنة بالأعضاء الآخرين الفاعلين في النظام الدولي، وشهدت العقود التي تلت الحرب الكونية الثانية تغيرات كثيرة انعكست على مناطق كثيرة من العالم الثالث ومن بينها المنطقة العربية بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص، ويمكن تلخيص الاتجاهات الرئيسية الثلاثة التي شهدتها المنطقة في:

أولا: اضمحلال الدور البريطاني كقوة عظمى وذلك نتيجة لانسحاب بريطانيا ذاتها من لعب الأدوار المنوطة بها في الشأن العالمي والذي جاء نتيجة لضغوط داخلية بريطانية خاصة تتعلق أساسا بعدم قدرة الاقتصاد البريطاني ذاته على تمويل لعب دور من ذلك القبيل، وكنتيجة لرغبة الكثير من الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية البريطانية على سحب القوات البريطانية المتواجدة في شتى بقاع الأرض وإعادةها لكي تلعب دورا محدودا ينحصر في المحيط الأوروبي فقط دون سواه من أرجاء المعمورة<sup>(١)</sup>.

ثانيا: نمو المصالح الأمريكية المتزايدة في المنطقة، تلك المصالح التي ارتبطت في بداية الأمر بالتنقيب عن النفط حيث حاولت الكثير من الشركات الأمريكية الحصول على امتيازات للتنقيب عنه.

ثالثا: ما اعتقده معظم المحللين بولوج الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى وبجميع المقاييس - سياسيا وعسكريا واقتصاديا<sup>(٢)</sup>.

١ - Abadi, Jacob. Britains's Withdrawal from the Middle East, 1947 - 1971: The Economic and strategic Implications, Princeton: New Jersey: The Kingston Press, 1982. PP. 198 - 200.

- The Centre for strategic and International studies, The Gulf: Implications of British Withdrawal. Washington, D.C.: Georgetown University, 1969, PP. 86 - 7.

- Clark, William. "Britain East of Suez" Journal of the Royal United Service Institution. Vol. CXII, No 647. August 1967, PP. 216 - 220.

- The Times. London, 3 August 1965, Darby, Philip. "Beyond East of Suez" International Affairs, Vol. 46, No. 4 October 1970, P. 658.

Sadik, Muhammad and Snavely OP.Cit. P.11.

وفي العام ١٩٤٧ خرجت بريطانيا من الهند الأمر الذي عكس تضاًؤل رغبة بريطانيا في الاحتفاظ بامبراطوريتها التي لا تغيب عنها الشمس، وساهم ذلك التوجه البريطاني الجديد في التراجع التدريجي لدورها في المنطقة العربية، ولكن الشعور القومي العربي المتنامي والشعور بعدم الاإتياح تجاه السيطرة البريطانية على المنطقة أصبحتا عاملين مهمين أيضاً في التعجيل برغبة بريطانيا في الانسحاب، وفي نهاية الأربعينيات حاولت بريطانيا التفاوض حول عقد سلسلة من المعاهدات الجديدة مع النخب السياسية الحاكمة في المنطقة العربية، ولكن الرفض والمقاومة العربية لأفكار من ذلك القبيل منعت تنفيذ الكثير من المعاهدات التي تخص بعض الدول العربية كمصر والعراق مثلاً<sup>(١)</sup>. وكانت تلك هي الدلالة الأولى على تراجع النفوذ البريطاني في المنطقة العربية برمتها.

ومع الانحلال التام للقوة البريطانية في فلسطين في العام ١٩٤٨ بدأ القوميون العرب يدركون بأن بريطانيا لم تعد تلك القوة المطلقة النفوذ والقادرة جدا في المنطقة مما زاد معه الشعور لتصعيد العداء ضد بريطانيا، وانعكس صدى ذلك بالطبع على منطقة الخليج حيث بدأت تلعو الأصوات المعادية لبريطانيا في أوساط الشعب وبين بعض رموز النخب السياسية الحاكمة خاصة في الشارقة<sup>(٢)</sup>، واستمر العداء الشعبي العربي لبريطانيا في تنام حتى بلغ ذروته عندما قامت كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل بغزو مصر في العام ١٩٥٦، لقد كانت تلك المحاولة الاستعمارية من قبل أهم دولتين أوروبيتين في تلك الفترة والمعضدتين من قبل اسرائيل هي المحاولة الأخيرة لتثبيت الهيمنة الاستعمارية في المنطقة العربية، ولقيت معارضة شديدة من مختلف الأطراف خاصة الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى الكثير من الشعوب الأوروبية. ويرى بعض المؤرخين الغربيين بأن تلك المحاولة كانت تستهدف خلق نوع من استتباب الأمن في المنطقة خوفا من انتشار المد القومي إلى جميع أجزاء المنطقة العربية مما كان سيزر بالمصالح الأوروبية خاصة البريطانية منها أيا ضرر. ولم تأت رغبة بريطانيا في المحافظة على الأمن والاستقرار في المنطقة من تطلعها إلى بقاء قواعدها العسكرية فقط، بل كانت تستهدف في الأساس إبقاء المنطقة تحت نفوذها لعلها البقين بما تحتويه من مخزون نفطي ضخم، وفي فترة ما بعد الحرب الكونية الثانية أخذت أهمية البترول كإداة اقتصادية واستراتيجية تتنامى وخاصة بالنسبة للمعسكر الرأسمالي والدول التابعة له، ومع منتصف الخمسينيات قامت الشركات البريطانية باستثمار رؤوس أموال ضخمة في منطقة الخليج حصلت نتيجة لها النخب السياسية على عوائد لا بأس بها نتيجة لإبرامها عقود حقوق استثمار النفط، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك العقود وما تلاها من اكتشاف للنفط وبكميات تجارية في شتى مناطق الخليج جلب الكثير من الرعايا الغربيين وخاصة البريطانيين منهم في بداية الأمر إلى المنطقة، ذلك التواجد جعل الحكومة البريطانية تهتم كثيرا بسلامة رعاياها مما زاد من أعباء النخب السياسية الخليجية وجعلها ترتبط كثيرا

Calvocressi, Peter. OP.Cit. P. 432.

١ -

India Office Library and Records (I.O.R.) R/15/2/ 694

٢ -

(رسالة من سلطان بن صقر القاسمي حاكم الشارقة (١٩٢٤ - ١٩٥١) الى المقيم السياسي البريطاني في البحرين والمؤرخة في ٢٠ جمادى الآخرة ١٣٥٩).

بالضرورات الأمنية البريطانية المتعلقة بذلك<sup>(١)</sup> ، حيث أدخل الانجليز نظام الشرطة المدنية الغربي إلى معظم إمارات الخليج ، وجلبت بريطانيا الكثير من الضباط المتخصصين في المسائل الأمنية لكي تجعلهم قادة لدوائر الشرطة في المنطقة وذلك بالتنسيق مع رموز نخبها السياسية<sup>(٢)</sup> ، ولعب أولئك الضباط الانجليز وموظفو الدوائر التي رأسوها دورا هاما في شؤون المنطقة وسلبوا الكثير من صلاحيات رموز النخب السياسية في هذا المجال<sup>(٣)</sup> .

من جانب آخر فإن الرغبة البريطانية في استتاب الأمن في المنطقة انطلقت من أسباب أبعد وأعمق من مقولة انها كانت تهدف إلى إبقاء قواعدها العسكرية لأسباب استراتيجية تتعلق باحتواء الرغبة السوفيتية في مد النفوذ إلى المياه الدافئة للحصول على موطىء قدم هناك ، أو لمواجهة الاتحاد السوفيتي في هذه المناطق كجزء من المحافظة على الأمن الغربي بشكل عام<sup>(٤)</sup> ، لقد اتضح من تجربة الحرب الكونية الثانية، وكما أشرنا سابقا، أن أهمية النفط أخذت تزداد كهداة استراتيجية للعالم الصناعي ، ومع منتصف الخمسينيات استثمرت الشركات الغربية وخاصة البريطانية والأمريكية منها رهوس أموال ضخمة في منطقة الخليج في هذا المجال ، الأمر الذي جعل حماية المخزون النفطي الهائل والاستثمارات المتعلقة به مسألة هامة وطدت كثيرا من علاقة النخب السياسية الخليجية ببريطانيا .

### بريطانيا والرغبة في الانسحاب من الخليج :

لقد كانت السياسة البريطانية في الخليج مختلفة عن السياسات التي اتبعت في مناطق أخرى من الوطن العربي كمصر والعراق ، فموضا عن أن تحاول بريطانيا عقد اتفاقيات متتالية مع النخب السياسية التقليدية الحاكمة تعالج الأمور وفقا لمعطيات الأوضاع المستجدة كانت تربطها بتلك النخب معاهدات فعلية طويلة الأمد ، وكانت تربطها بالمنطقة ذاتها مصالح اقتصادية أعظم مما ارتبطت به في المناطق الأخرى ، فقد تم اكتشاف النفط باكرا في الخليج واستمر في تزايد من حيث الكمية والمناطق الجغرافية الحاوية له ، حيث بدأ ظهور النفط في البحرين وقطر والكويت والسعودية قبل نشوب الحرب الكونية الثانية<sup>(٥)</sup> ، موروا بأبوظبي في نهاية الخمسينيات ، ودي في العام ١٩٦٦

١ - من أجل مثال على ذلك ارجع إلى :

Abdulla, Abdulkhaleq, Political Dependency: The case of the United Arab Emirates. Unpublished Ph.D. Thesis. eorgetown University, 1985.PP. 69 - 121.

٢ - الرميحي ، محمد غانم (١٩٧٥) مرجع سابق ص ٣١ - ٦٠ .

٣ - أنظر على سبيل المثال الجريدة الرسمية لحكومة دبي ، العدد ١٠٤ السنة العاشرة ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ . «مرسوم بتعيين مستشار ومفتش عام لشرطة دبي» ، تقضي المادة الأولى من ذلك المرسوم بإعفاء جاك بريجز من منصبه كقائد لشرطة دبي ، وكان بريجز قد عين في ذلك المنصب من قبل حكومة دبي ، وبقي شاغلا له لمدة طويلة من تاريخ تعيينه إبان الهيمنة البريطانية وحتى ألقى منه بعد تشكل الدولة الاتحادية بشكلها الحالي ص ٧٠ .

٤ - Armstrong III, C. DeWitt. The Strategy of the British Bases. Unpublished Ph.D. Thesis. Princeton University, 1960, P. 37.

٥ - Sadik, Muhammad and William P. Snkavely. OP.Cit. P. 7.

وانتهاءً بالشارقة في بداية السبعينيات ، والذي لم يعلن عنه إلا بعد الانسحاب البريطاني الفعلي <sup>(١)</sup> ، هذه المادة الحيوية ربطت بريطانيا بالنخب السياسية التقليدية المحلية بشكل قوي وزادت من معضلة الاستقرار بشكل قوي أيضا ، حيث أصبحت معقدة أيما تعقيد بسبب صغر حجم الامارات التي تحكمها النخب السياسية ، وبسبب ما بدا واضحا بأن النفط موجود في كل إمارة من تلك الامارات ، وبسبب أن كل نخبة سياسية كانت لها مطاعم وتطلعات في الأراضي التي تملكها النخب الأخرى بحيث تولدت معضلة حدود سياسية معقدة شمل نطاقها جميع الكيانات السياسية الواقعة على ضفاف الخليج بما في ذلك السعودية والعراق وإيران <sup>(٢)</sup> .

وفي بادئ الأمر عندما نظرت بريطانيا في مسألة سحب نفوذها العسكري والسياسي من الخليج وفك ارتباط النخب السياسية العضوي بها ، كان عليها أن تواجه حقيقة أن خطوة من ذلك القبيل ستجلب معها عدم استقرار خطير ، ومن أهم معطيات عدم الاستقرار ذلك أن إيران القوة الاقليمية ذات الوزن العسكري والسياسي والاقتصادي الهام على مستوى المنطقة كانت لها أطماع معلنة في أراضي كثير من الدول والامارات الواقعة على ضفاف الخليج ، كالعراق والسعودية والبحرين والشارقة ورأس الخيمة ، وعلى رأس تلك الأطماع بالطبع تأتي مسألة ضم البحرين إلى إيران ، لقد كانت مسألة البحرين مسألة حساسة جدا من شأنها جر السعودية وإيران إلى خلاف قد يتطور إلى صراع مسلح كان سيجلب معه الدمار وعدم الاستقرار للمنطقة ، حيث أن الأطراف الأخرى كانت ستجبر على المشاركة فيه شاءت أم أبت .

ولكن ونتيجة لادراك مختلف النخب السياسية لذلك الواقع بدأت المشاورات المكثفة بينها ، ففي العام ١٩٦٨ بدأت النخبان السعودية والايرائية في إجراء المفاوضات بينهما وفي التفاهم لحل الكثير من المشاكل المتعلقة وحول مسائل حساسة جدا كمسألة البحرين ومسألة الجزر العربية التابعة للشارقة ورأس الخيمة وهي أبو موسى والطنين الكبرى والصغرى <sup>(٣)</sup> ، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تخفيف حدة الخلافات بين الجانبين ، وإلى تغيير مواقفها تجاه الكثير من القضايا .

فحول مسألة الطنين وأبوموسى أخذ الموقف السعودي يميل إلى إيجاد تفاهم مع إيران حولها بعد أن كان مؤيدا لتبعية هذه الجزر للامارات المعنية ، فردا على رسالة بعث بها خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة إلى فيصل بن عبدالعزيز ملك السعودية يطلب فيها نصحه ومشورته ودعمه في مفاوضاته القادمة مع إيران <sup>(٤)</sup> حول مستقبل أبوموسى ، يرد الأخير برسالة قصيرة يقول فيها :

١ - Arab Information and Public Relations Establishment (ARIP).  
Petroleum Industry in the United Arab Emirates (1983 year book).  
Abu Dhabi: ARIP. OP.Cit. P.

٢ - Calvocoressi, Peter, OP.Cit. P

٣ - Relinquishment of Power in her last three Arab dependencies: Cambridge: Cambridge University Press, 1991, P. 127.

٤ - رسالة من خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة (١٩٦٥ - ١٩٧٢) إلى فيصل ابن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية . الشارقة في ١٤ رمضان ١٣٩٠هـ .

«ان ما أشرتم إليه من موقف الحكومة الايرانية من موضوع جزيرة أبوموسى فقد كنا بينا لسموكم رأينا في كتابنا المؤرخ في ٢٩ جمادي الثانية ١٣٩٠هـ ولازلنا نرى أن يظل باب الحوار مفتوحا بينكم وبين الحكومة الايرانية ولاشك بأن سموكم يقدر كل التقدير مصلحة بلدكم وتطلعات شعبكم وأمتكم، وانا لنشاطركم الرأي بأن يظل هذا الموضوع مكتوما وبعيدا عن أي تأثيرات خارجية إلى أن تتوصلوا إلى نتيجة مرضية»<sup>(١)</sup>.

هذا الأمر يدل على أن خلافات الأطراف الأكبر والأقوى سياسيا واقتصاديا يمكن أن تجد لها حلولا بطريقة أسهل وأسرع، ولكن مشاكل الأطراف الأصغر والأضعف سياسيا واقتصاديا وعسكريا تستعصي حلولا وتتعد، وخاصة إذا ما التقت مصالح الأطراف الأكبر وإذا ما أخذ بعين الاعتبار مسألة صغر حجم الامارات التي تحكمها نخب سياسية تسيطر على قدر من الثروة هائل، من المستحيل أن يتم تجاهلها من قبل أطراف خارجية كثيرة طامعة ترى أن لها مصالح في المنطقة وثرواتها، لذلك فإنه يبدو أن بريطانيا افترضت أن أمن المنطقة وسلامتها واستمرارية حكم النخب التي تسيطر على مقدراتها تكمن في إيجاد نوع من التجمع بينها، فشرعت في تشجيع تشكيل اتحاد فيدرالي يضم تسعا منها افترض أنه سيكون أقل عرضة للانتهاك من قبل الراغبين في افتراس الكيانات الصغيرة كل على حدة.

ولكن في هذا السياق يجب الالتفات إلى أن بريطانيا لم تكن تتعامل مع منطقة ونخب سياسية خاضعة لصراعات القوى المحلية والاقليمية فقط بل لابد من الأخذ في الاعتبار موقف القوى العالمية الكبرى وخاصة قطبي الصراع البارد في تلك المرحلة، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فعلاقة هذين القطبين أخذت طابع المواجهة في المنطقة العربية برومتها وذلك خلال عقدي الستينيات والسبعينيات على خلاف ما كان حاصلًا من ظهور بوادر للتعاون بينها على المستوى الأوروبي، ورغم عدم كون هذا المقام هو مجالنا لاستعراض طبيعة علاقات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في المنطقة العربية والخليج بشكل خاص، وبقدر نستوفيه حقه فإنه من الواجب الاشارة إلى أن المواجهة بينهما في هذه المنطقة جاءت كنتيجة مباشرة لأمر رئيسية ثلاثة هي: أولا: العربي الاسرائيلي الذي وقف فيه كلا القطبين موقفا مغايرا لموقف الآخر خلال الفترة المذكورة، وثانيا: اعتبارات دولية كثيرة يأتي على رأسها السيطرة على الممرات المائية الدولية وحق المرور فيها لجميع الأطراف، وثالثا وأخيرا الأهمية المتنامية للنفط كإداة استراتيجية يتوقف عليها عصب الاقتصاد العالمي<sup>(٢)</sup>. تلك العوامل الرئيسية الثلاثة حددت شكل العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في المنطقة العربية والتي أثرت كثيرا على مواقفها عندما أعلنت بريطانيا عن استراتيجيتها الجديدة فيما يتعلق بشرق السويس.

١ - رسالة من فيصل بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية (١٩٦٤ - ١٩٧٥) إلى خالد بن محمد القاسمي حاكم الشارقة. الرياض ٢١ رمضان ١٣٩٠ هـ الموافق ١٩ نوفمبر ١٩٧٠ م.

Yodfat, A and Mordechai Abir. OP.Cit. P. 60.

## الحوار البريطاني الداخلي حول الانسحاب :

عندما أعلنت حكومة بريطانيا العمالية في ١٦ يناير ١٩٦٨ رغبتها في سحب القوات البريطانية والتواجد السياسي البريطاني في الخليج بنهاية العام ١٩٧١ جلب ذلك الاعلان الكثير من النقاش بين الدوائر السياسية والمهتمين بشئون السياسة البريطانية، فعندما أعلنت الفكرة رسميا كان من المفهوم أن الأمور الاقتصادية البريطانية وخاصة الداخلية منها هي المحرك، وقدر الوفر الذي سيحقق من سحب القوات البريطانية المرابطة في الخليج ما بين ٢٥ - ٤٠ مليونا من الجنيهات الاسترلينية، ولكن ذلك الوفر لم يكن ذا شأن يذكر بالنسبة لضخامة الميزانية البريطانية، وبالنسبة لقيمة الاستثمارات النفطية البريطانية في المنطقة، الأمر الذي جعل معارضي الانسحاب يعتبرونه سياسيا وعاطفيا، ولا يقوم على أسس من المصلحة البريطانية العليا، ونتيجة لذلك فإنهم قالوا بأن الانسحاب يجعل الاقتصاد البريطاني أكثر رضوخا من الناحية السياسية لآراء وتوجهات الجناح اليساري لحزب العمال، وبأنه عاطفي سيعزز الشعور بأن الارتباط والتعاون مع النخب السياسية التقليدية الخليجية لم يكن أخلاقيا، وفي مواجهة الموقف السابق فإن حزب العمال البريطاني قال بأن الالتزام نحو النخب السياسية الخليجية ليست له طبيعة ذات نهايات مفتوحة وانه اذا ما دعيت بريطانيا للقيام بعمل عسكري تأييدا للنخب السياسية الخليجية الحاكمة فإن ذلك قد يقود إلى تكاليف مالية باهظة، بالإضافة إلى ذلك فإنه قيل بأن نفقات الحكومة العمالية في الخليج لا تشكل سوى جزء من النفقات الفعلية حيث انه في حالة الرغبة في إبقاء القوات المتواجدة هناك في وضع جيد فإنه لا بد من الاحتفاظ بقوات مساندة لها في بريطانيا لكي تدعمها وقت الضرورة<sup>(١)</sup>.

وعلى أية حال فإن حكومة العمال تعرضت بشكل عابر لموضوع الدوافع السياسية الخاصة بها للانسحاب، في الوقت الذي ركز فيه معارضو الانسحاب على الموضوع، وذكروا بأن الفكرة تعني ضمنا حجب الالتزام الأدبي والأخلاقي تجاه النخب السياسية التقليدية، وتجاه شعوب الخليج، مما يفتح الباب واسعا لظهور نوع من الفوضى السياسية والاجتماعية وللتدخلات الخارجية في شئون الخليج، الأمر الذي قد يعرض الاستثمارات النفطية الغربية التي وصلت في تلك الفترة إلى ١٤, ٣ بليون دولار أمريكي للخطر الشديد وما يهدد تدفق النفط ووصوله لبريطانيا والغرب والدول الحليفة لها، ولكن مؤيدي الانسحاب يشيرون إلى أن الحضور العسكري والسياسي البريطاني هناك لن يتمكن من منع القلاقل حيث ان عدد القوات المتواجدة في تلك الفترة لم يكن بالعدد القادر على حماية الاستثمارات النفطية، حتى لو أنه حدثت محاولات للقيام بذلك عن طريق القوة فإن الامدادات النفطية من الخليج والمناطق الأخرى القريبة منه ستعرض للخطر<sup>(٢)</sup>.

وبغض النظر عن معارضة الانسحاب وقوة حجة المعارضين إلا أن حكومة العمال استمرت في تنفيذ خططها بشأن ذلك وطالبت بتخفيضات هائلة في ميزانية الدفاع بلغت حوالي ٢٥ بالمائة وذلك

في أغسطس من العام ١٩٦٥، وطالبت أيضا أن يشمل التخفيض الانسحاب من بعض القواعد العسكرية خارج بريطانيا<sup>(١)</sup>، وكان تبريرهم لذلك هو أن نفقات الاحتفاظ بقواعد عسكرية خارج بريطانيا قد تفاقمت والحكومة أصبحت مترددة في لعب دور «القوة العظمى». وبصدد ذلك زاد الاعتقاد بأنه يمكن إدارة وتوجيه النفوذ البريطاني في الخارج عن طريق وسائل أخرى غير عسكرية كالمساعدات التقنية والروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية وتقديم الخدمات الجديدة كتصدير العمالة وتشجيع السياحة إلى بريطانيا. ولكن استخدام وسائل من ذلك القبيل في منطقة حساسة كالخليج موضوع قابل للنقاش ويطرح سؤالاً مهماً فيما إذا كانت تلك الوسائل المقترحة تستطيع حقيقية التعويض عن الوجود العسكري المباشر<sup>(٢)</sup>.

وعلى أية حال فإن الرغبة البريطانية في المحافظة على استتباب الأمن عن طريق التواجد العسكري البريطاني المباشر شكل معضلة هامة لعلاقات بريطانيا بالنخب السياسية المحلية الحاكمة، فالتواجد العسكري المباشر في تلك الفترة كان من شأنه أن يغذي زيادة انتشار المد القومي في المنطقة مما كان يعني أن ذلك التواجد سيكون ذا مردود عكسي بالنسبة للمصالح الغربية في مجملها، وفي الوقت ذاته أخذت الشركات النفطية ذات المصالح الاقتصادية الواسعة تتساءل فيما إذا كان الأمن سيقمى مستتباً في حالة الانسحاب العسكري والسياسي مع كون القدرات المحلية المتواجدة لدى النخب السياسية الخليجية ضئيلة جداً لمواجهة أية أخطار خارجية أو داخلية، وانعكست تلك الحقيقة في مداولات البرلمان البريطاني وخاصة في مجلس العموم حيث بدا من تلك المداولات أن العديد من جهات المصالح الاقتصادية البريطانية في الخليج استطاعت أن تمارس نفوذاً واسعاً على المجلس المذكور، وانعكست نتيجة ذلك في مناداة نواب كثيرين في بداية الأمر لابقاء القوات البريطانية في مواقعها في الخليج<sup>(٣)</sup>، ولكن مخاوف الأطراف البريطانية المعارضة للانسحاب لأسباب اقتصادية محضة تخص الخليج بالذات كانت ستبدو معقولة لو كان الأمر يتعلق بمنطقة يتوقع فيها اهتزاز الاستقرار على أساس من الارتباط العضوي بين المسألة الاقتصادية وبين البنى التحتية في كل

- The Times, London, 3 August 1965.

- ١

- The Guardian, London, 3 August 1965.

- Clark, William, "Britain East of Sues", Journal of the Royal United Service Institution, Vol. CXII, No. 647, August 1967, PP. 216 - 20.

- ٢

- Darby, Philip, OP.Cit. P. 667.

- ٣ - حول ذلك أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

- The Times (London) 3 August 1965 and 15 October 1965.

- The Guardian (London) 19 March 1965, 3 August 1965, 29 September 1965 and 15 October 1965.

- House of Commons Debates (5 the Series) Vol. 707 Cols. 1369 - 70. London: Her Majesty's Stationary office (3 March 1965).

- Kelly, J.B. Arabia, the Gulf and the West. London: Weidenfeld and Nicolson, 1980, PP. 14

قطر على حدة الأمر الذي لم يكن واقعا البتة في الخليج في تلك المرحلة حيث أن البنى التحتية الخليجية كانت لاتزال متخلفة وواهنة ولا تعتمد عليها العملية الاقتصادية للدوران والاشتغال وذلك لأن الاقتصاد برمته كان يعتمد على مصدر واحد هو النفط ولا شيء غير النفط الذي يستخرج من مكامنه ليجد طريقه إلى موانئ التصدير مباشرة.

ويجد بنا التنويه إلى أن المعارضة التي ظهرت في بريطانيا حول مسألة الانسحاب المبكر وجدت لها صدى معقولا حيث أعاقت أي انسحاب فوري مما أوجد متنفسا للنخب السياسية الخليجية لكي تعيد حساباتها فيما يتعلق بارتباطها ببريطانيا وبمجملة علاقاتها بها، ولكن ذلك لا يعني أن مسألة الانسحاب ألغيت بل على العكس من ذلك أخذ أصحاب المصالح الاقتصادية الواسعة في الخليج وخاصة شركات النفط العملاقة بالإضافة إلى الحكومة ذاتها تنظر إلى موضوع الانسحاب كأمر لا بد منه وبأنه حتمي، لذلك فإن السياسة البريطانية تجاه المنطقة أصبحت سياسية ذات بعد استراتيجي أقل وباتت مسألة جدول زمني يجب أن ينفذ في وقته ولكن خطوة تلو أخرى خاصة مع تصاعد الأحداث في جنوب اليمن<sup>(١)</sup>.

### مواقف النخب السياسية المحلية من الانسحاب :

عندما أعلنت بريطانيا عن رغبتها النهائية في الانسحاب مما أسمته بشرق السويس لم يكن رد فعل النخب السياسية العربية الحاكمة في الخليج ايجابيا تجاه ذلك الاعلان وذلك من منطلق الحرص على استقرار المنطقة، لقد أدهش اعلان الانسحاب السريع جميع النخب السياسية الحاكمة في الامارات الصغيرة حيث انهم لم يتوقعوا من بريطانيا التي اعتمدوا عليها طويلا في حفظ الأمن أن تترك المنطقة وبهذا الشكل السريع، فحتى العام ١٩٦١ كان هناك انطباع عام لدى تلك النخب ولدى شعوب المنطقة أيضا بأن بريطانيا وان كانت تخطط للانسحاب في يوم ما إلا أن ذلك لن يتم سريعا، فقد جاءت إشارات كثيرة أوضحت بأن بريطانيا كانت تخطط لبقاء أطول حيث انها أعطت الخليج أهمية قصوى كواحدة من نقاط الدفاع الرئيسية شرقي السويس، وكانت الخطط البريطانية المعلنة آنذاك ضد أي انسحاب من شبه الجزيرة والخليج، ففي الثامن والعشرين من ابريل ١٩٦١ قال وزير الدفاع البريطاني هارولد واتكنسون Harold Watkinson بأنه لا توجد لدى حكومة صاحبة الجلالة خطط لسحب قواتها من مواقع استراتيجية هامة كشبه الجزيرة العربية والخليج<sup>(٢)</sup>.

وخلال السنوات الأولى من عقد الستينيات كانت فكرة الاحتياطي الاستراتيجي تلامي رواجاً

١ - Ledger, Daavid. Shifting Sands: The British in South Arabia. London: Peninsular Publishing, 1983. PP. 41 - 61.

٢ - The Parliamentary Debates. House of Commons. Vol. 635, Col. 1509. London: Her Majesty's Stationary Office. 28 April 1961.

واسعا في بريطانيا، وكانت القوات التي يعتمد عليها لتنفيذ تلك الفكرة متواجدة في الجزيرة العربية وكينيا ومالطا وقبرص مما يمكننا معه القول بأن مسألة الانسحاب البريطاني وبذلك الشكل السريع بدت مستحيلة وذلك لأن بريطانيا كانت ضالعة في قتال ثورات القبائل في عمان الداخل وجنوب اليمن<sup>(١)</sup>.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن موضوع الانسحاب والمداورات التي دارت حوله في بريطانيا نبهت النخب السياسية التقليدية الخليجية إلى المستقبل بشكل جدي وجعلها تفكر في مسألة البديل للحفاظ على الأمن، وتحركت تلك النخب لاقناع بريطانيا بعدم الانسحاب أو على الأقل إلى تأجيل ذلك الانسحاب ولو لفترة محدودة حتى تتمكن من ترتيب أوضاعها على كافة المستويات، وفي هذا السياق التقى فيصل بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية مع هارولد ويلسون Harold Wil-son رئيس الوزراء البريطاني آنذاك وأوضح له تحفظ المملكة على مسألة الانسحاب السريع، وخلال اللقاء شرح فيصل وجهة نظره المعتمدة على أن الانسحاب حسب الجدول الزمني البريطاني ستكون مسألة سلبية بالنسبة لاستقرار المنطقة وذلك نتيجة للأخطار المحدقة بها داخليا وخارجيا، وفي هذا الصدد طلب من ويلسون ابقاء القوات البريطانية لحماية المنطقة إلى أن تتمكن دولها من بناء قوتها الذاتية، وكانت الحكومة البريطانية في موقف حرج تجاه السعودية آنذاك حيث انها كانت قد انتهت للتو من بناء وتجهيز نظام دفاع جوي متقدم وباهظ الثمن في المنطقة الغربية من السعودية<sup>(٢)</sup>، وكان دافع السعودية للوقوف في موقف من ذلك القبيل هو قيام نظام حكم ثوري في جنوب اليمن وتفاعلات الثورة في ظفار الاقليم الجنوبي لعمان الأمران اللذان خشيت النخبة السياسية السعودية أن يصدرا إلى مناطق أخرى من المنطقة<sup>(٣)</sup>.

بالإضافة إلى ذلك فإن رموزا أخرى من النخبة السياسية الخليجية طلبت أيضا من بريطانيا إبقاء قواتها في المنطقة على أن تتكفل تلك النخب بسداد نفقات وتكاليف ذلك البقاء والتي قدرت في تلك الفترة بما يقارب ٢٥ مليون جنيه استرليني، على أن تذهب تلك المبالغ لتقوية وتوسيع قوات كشافة ساحل عمان (T.O.S.) Trucial Oman Scout كنوانة لتأسيس مؤسسة عسكرية محلية قوية، وكان الهدف من ذلك بالطبع هو المحافظة على الاستقرار السياسي وللدفاع عن المنطقة<sup>(٤)</sup>، ولكن بريطانيا على أية حال رفضت قبول ذلك العرض رفضا باتا من منطلق أن بريطانيا لا تستطيع أن تحول

Abadi, Jacob. OP.Cit. P. 199.

Ibid. P. 212.

Al-Mutawa, Mohammad. Social Change and Political Development in the Omani Coast - ٣

1934 - 1970 Unpublished Ph.D. Thesis. University of Reading 1983, P 321.

- Anthonky, John Duke. Arab States of the lower Gulf: People, Politics, Petroleum. - ٤

Washington, D.C.: Middle East Institute, 1975, P. 240.

- علي، سيف بن. قضايا التحرر والديمقراطية في البحرين والخليج، بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٠.

- Taryam, Abdullah Omran. OP.Cit. PP. 76 - 9.

جيشها إلى مرتزقة يرسلون إلى المناطق التي يُرغب في تواجدهم فيها لحمايتها<sup>(١)</sup>، وفي حقيقة الأمر لم يكن طلب النخب السياسية الخليجية من بريطانيا بإبقاء قواتها في الخليج بالأمر غير العادي في تلك المرحلة حيث أن تلك النخب تعودت على تواجدهم النفوذ والحماية البريطانية لمدة طويلة تقارب المائة والخمسين عاماً، وخلال تلك المدة استمدت جميع النخب أمنها الداخلي والخارجي بالإضافة إلى شرعيتها من التواجد البريطاني ومن اتفاقيات الحماية التي فرضتها عليهم، بهذا الصدد يقول ج. ب. كيلبي J.B.Kelly بأن السير وليام لوس Sir William Luce المبعوث البريطاني الخاص إلى منطقة الخليج في مرحلة ما قبل الانسحاب (١٩٦٨ - ١٩٧١) قال:

«لقد علمنا الحكام كي يعتمدوا على دعمنا وحمايتنا، وبما لاشك فيه أنهم استفادوا كثيراً من تلك العلاقة ولكن لن نكون موضوعيين ومنصفين إذا ما لناهم الآن نتيجة للجوئهم للانضواء تحت مظلتنا في الوقت الذي عملنا، ولأجيال متتالية على تشجيعهم للقيام بذلك»<sup>(٢)</sup>.

وعلى أية حال، فإنه عندما أصرت النخب السياسية التقليدية على طلبها من بريطانيا البقاء كانت تفكر بشكل أساسي في ثلاثة مخاطر رئيسية هددت استقرار المنطقة، الأمر الأول هو التدخل الخارجي المباشر من القوى الخارجية سواء كانت قوة كبرى كالاتحاد السوفيتي أو اقليمية كإيران أو عربية راديكالية كالعراق أو مصر لتحقيق أهداف سياسية ودعائية عوضاً عن مكاسب اقتصادية.

الأمر الثاني: هو الخوف من الخلافات الإقليمية الناتجة عن الاختلافات القبلية والعرقية والمذهبية وعن المطالبات والتطلعات الحدودية من الجيران الأكبر. والأمر الثالث والأخير، وهو الأكثر أهمية في تلك المرحلة، وهو القلاقل الداخلية التي كانت تواجهها النخب السياسية الحاكمة من قبل حركات المعارضة الداخلية التي دعمت من قبل قوى خارجية لها مطامع وتطلعات اقتصادية وأيديولوجية واستراتيجية كالصين والاتحاد السوفيتي وبعض القوى الإقليمية والعربية<sup>(٣)</sup>.

## ارهاصات ما قبل الانسحاب:

دون شك أنه عندما قررت بريطانيا ترك المنطقة كانت تفكر جدياً في اتخاذ ترتيبات من نوع ما

١ - جاء ذلك على لسان دينيس هيلي Denis Healey وزير الدفاع البريطاني في تلك الفترة الذي قال في مقابلة أجراها معه التلفزيون البريطاني في أواخر يناير ١٩٦٨:

«ستكون غلطة كبيرة جداً إذا ما سمحنا لأنفسنا أن نتحول إلى مرتزقة لأولئك البشر الذين يرغبون في تواجدهم قوات بريطانية لديهم».

حول ذلك أنظر:

- Kelly, J.B. Arabia, The Gulf and the West: A critical view of the Arabs and their policy. London: Weidenfeld and Nicolson, and New York: Basic Books, 1980, PP. 50 - 1.

- Abadi, Jacob, OP.Cit. P. 212.

- Taryam, Abdullah Omran. OP. Cit. 77 - 9

- Luce, Sir William. As quoted from J.B.Kelly (1980) OP.Cit. P.100

The Centre for Strategic and International Studies. Implications of British withdrawal, OP.Cit. P.88

لحفاظ على أمن واستقرار المنطقة الخليجية، وذلك من منطلق المحافظة على المصالح البريطانية العليا، ومن الطبيعي جدا أن يسود الخليج مناخ سياسي جديد جعلت منه بريطانيا مدخلا لطرح مبادراتها في سبيل تحقيق سياساتها والمحافظة على ارتباطها بالنخب الحاكمة، كانت أولى تلك المبادرات هي تشجيع كافة النخب الخليجية على حل بعض خلافاتها الطويلة والمعقدة في سبيل خلق جو جديد يمهّد لامكانية التعاون بين الأطراف ذات العلاقة. وكان من نتيجة ذلك أن حلت بالفعل بعض الخلافات الحدودية حيث قامت كل من أبوظبي ودبي مثلا بترسيم الحدود بينهما وبحل تلك المسألة نهائياً<sup>(١)</sup>، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو ما نادى به بريطانيا لتجميع الامارات الخليجية التسع في دولة واحدة على شكل اتحاد فيدرالي أو كونفدرالي، وقام هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطاني المحافظ الذي وصل للتو إلى السلطة بعد هزيمة العمال في الانتخابات العامة برسائل مبعوث خاص إلى الخليج لاعلام نخب المنطقة السياسية بأن بريطانيا ستغادر المنطقة نهائيا مع نهاية العام ١٩٧١، وفي مارس ١٩٧٠ قام أليك دوغلاس هيوم Alec Douglas Home وزير الخارجية البريطاني بالاعلان أمام مجلس العموم بأن جميع المعاهدات البريطانية مع الامارات المتصالحة وقطر والبحرين والتي كانت سارية منذ العام ١٨٢٠ ستلغى، وبأن جميع القوات البريطانية ستسحب في ذات الوقت. بالإضافة إلى ذلك فإن وليم لوس استدعى من تقاعده وذلك من أجل إعادة فحص السياسة العلنية وللتشاور مع نخب المنطقة السياسية في كيفية تشكيل اتحاد فيدرالي فيما بين المشيخات التي تحكمها<sup>(٢)</sup>.

وبالفعل فإنه فيما يتعلق بالنخب السياسية لم يكن هناك من بديل آخر أمام رموزها سوى الاستماع إلى النصائح البريطانية في هذا الصدد، وفي الوقت ذاته فإن النخب السياسية الخليجية الأخرى بها فيها الإيرانية كانت تفضل أن ترى نوعا من التجمع بين نخب الامارات الصغيرة، وذلك من منطلق المصلحة الذاتية لكل طرف اقليمي، وأدت الضغوط والتشجيعات التي أتت من مختلف الأطراف الفاعلة سواء كانت بريطانيا أو إيران أو السعودية أو حتى الكويت إلى تجمع رموز النخب السياسية الخليجية التسع، وإلى عقد سلسلة من الاجتماعات فيما بينها خلال مدة لا تقل عن ثلاث سنوات وذلك في سبيل إيجاد صيغة لقيام نوع من الاتحاد، وكانت تلك الاجتماعات محاولة من رموز تلك النخب لحفظ استقرار المنطقة وأمنها وسلامتها بالإضافة إلى مصالحها الاقتصادية والسياسية الأخرى.

Abadu, Jacob, OP.Cit. PP. 213 - 4. -١

Al-Mutawa, Muhammad, OP.Cit. 324. -٢

من سياق هذا البحث الموجز يتضح لنا أن الأهمية الاستراتيجية للخليج على خط التجارة الدولي بين أوروبا وجنوب آسيا وجنوب شرقها جعلت منه مجالا لصراع النفوذ بين مختلف القوى السياسية والعسكرية الأوروبية، وخرجت بريطانيا من معمعة ذلك الصراع منتصرة بشكل كامل على جميع القوى التي تصارعت معها حول الخليج والهند، ونتيجة لذلك استطاعت تأمين مصالحها بشكل كامل في المنطقة بعد قضائها على الأسطول القاسمي في معركة رأس الخيمة في العام ١٨١٩، واستمر ذلك الأمر مدة طويلة قاربت المائة والخمسين عاما عملت بريطانيا خلالها على مواجهة جميع القوى الخارجية التي يمتد شطر الخليج بهدف السيطرة عليه.

وعلى صعيد علاقاتها الداخلية مع النخب السياسية الخليجية فإنها عملت جل جهدها لكي تبقى تلك النخب ضعيفة متفرقة ومسلوبة الإرادة حيث ركزت على إبقاء تلك النخب بعيدة عن بعضها البعض وكرست مفهوم أن تتمسك كل نخبة سياسية باستقلالها ومنعت أي تعاون بينها في سبيل مصلحة الشعب وذلك عملا بمبدئها المعروف والذي مارسته بريطانيا في جميع الأقطار والمناطق التي هيمنت عليها هو «فرق تسد»، لقد اتضح ذلك المبدأ من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها مع رموز نخب المنطقة السياسية، فيلاحظ في بداية الأمر أن توقيع الاتفاقية العامة في العام ١٨٢٠ تم بين بريطانيا وشيخ القواسم الذي وصف في ديباجتها بأنه «شيخ العلماء»، الشيخ الأمير سلطان بن صقر بن راشد القاسمي» وذلك في إشارة واضحة إلى تمثيله لجميع الشيوخ الواقعين تحت نفوذ القواسم، ولكن تلك النبرة تغيرت لاحقا وأخذت بريطانيا تعقد اتفاقيات منفصلة مع كل شيخ من شيوخ تركيزا للفرقة بينهم.

لقد كانت تلك الاتفاقيات والمعاهدات في أصلها بحرية صيغت لكي تمنع ما أسمته الجهات البريطانية جزافا بالقرصنة وذلك عندما قامت القوى المحلية بقيادة النخبة السياسية في المناطق التي يهيمن عليها القواسم بتحدي المصالح التجارية الغربية وخاصة البريطانية منها في سبيل حصول الأولى على نصيبها من تدفق تلك التجارة عبر المياه والموانئ التي يسيطر عليها القواسم، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك الاتفاقيات صيغت أيضا بهدف منع الصراع بين النخب السياسية والقبائل التي تتبعها وبعضها البعض بهدف السيطرة على مغاصات اللؤلؤ الطبيعي، ونتيجة لذلك فإن الخلافات والشاحنات التي نشأت حول السيطرة على المناطق البرية بقيت أمورا تخص النخب السياسية الخليجية في بادئ الأمر وبقيت معالجتها والتصدي لها مسائل من شأن النخب السياسية المحلية ذاتها، ولم تتدخل فيها بريطانيا بشكل علني نتيجة لعدم وجود مصلحة مباشرة لها في ذلك، وانقلب ذلك الأمر رأسا على عقب بعد أن اكتشف النفط في المناطق الصحراوية حيث أصبحت الحدود البرية ذات أهمية كبيرة وأخذت بريطانيا توليها اهتماما أكبر.

وفي العام ١٩٥١ تم انشاء نواة لمؤسسة عسكرية برية سميت بكشافة ساحل عمان وتم تجنيد أفرادها من الكثافة السكانية المحلية مع التركيز على الأقليات العرقية غير العربية وتحت إشراف وتمويل بريطاني كامل، أما القادة والضباط فانهم جاءوا من المرتزقة الانجليز والأردنيين خاصة أولئك المحالين

منهم إلى التقاعد من الجيوش التابعة للبلدان المذكورة، وتم انشاء قلعة صغيرة على مشارف مدينة الشارقة لكي تصبح مقرا لتلك القيادة، ويمكننا القول إجمالاً أن تلك القوة استخدمت من قبل بريطانيا كأداة لحماية شركات التنقيب عن النفط في الصحراء من هجمات قبائل البدو التي أرادت فرض الاتاوات على تلك الشركات مما مكنتها من الاستمرار في أعمالها، بالإضافة إلى ذلك فإن تلك القوة حمت أيضاً الكثير من الرحالة الغربيين الذين عبروا المناطق الصحراوية لأغراض استعمارية متعددة ظاهرها الاستكشاف العلمي وملاحقة سربان الجراد وباطنها تحديد المواقع التي قد تحتوي على معادن ذات قيمة اقتصادية وعلى رأس قائمتها النفط.

من جانب آخر يمكننا القول بأن العلاقة والارتباطات التي نشأت بين بريطانيا والنخب السياسية الخليجية خلال المائة والخمسين عاماً التي سيطرت فيها بريطانيا على المنطقة تعتبر من أقوى ما نشأ وتواجد من علاقات وارتباطات بين بريطانيا والنخب السياسية في الوطن العربي قاطبة، لقد استمرت المصالح البريطانية مؤمنة خلال المدة المذكورة بشكل مطلق وغير متحداة من قبل القوى الأخرى بحيث أصبحت معها المنطقة الخليجية صورة مصغرة ولكنها طبق الأصل لوضع بريطانيا في المنطقة العربية بشكل عام، وخلال ذلك لعبت منطقتنا دوراً مهماً جداً كواحدة من حلقات أو نقاط الدفاع الرئيسية عن الهند بشكل خاص وعن المصالح البريطانية وأمن الهند البريطانية وتجارها بشكل عام، فتحت مظلة الحماية البريطانية التي أعطت المحيط الهندي قاطبة - وما الخليج إلا أحد خليجان أو أذرع ذلك المحيط - أمنه الطويل الذي عاشت خلاله المحميات البريطانية والنخب التي يحكمها فقرها المدقع ومشاكلها الداخلية التي نادراً ما تدخلت بريطانيا فيها وخاصة في فترة ما قبل بروز أهمية النفط واكتشافه.

وفي الفترة التي سبقت خروج بريطانيا من الهند كانت الأولى تعمل على تهيئة الظروف التي مكنتها من تعزيز مصالحها في المنطقة وذلك بعد أن استخدمت القوة في تجزئتها، وعندما استقلت الهند في العام ١٩٤٧ كان من المفترض أن تخرج بريطانيا من الخليج أيضاً على اعتبار أن أهميته السابقة أتت من كونه حلقة من حلقات الدفاع عن الهند، ولكن ما حدث فعلاً هو أن بريطانيا تمسكت بالخليج وقررت أن لا تتزحزح منه قيد أنملة وذلك بسبب تدفق الثروة النفطية. ولكن الأحداث تسارعت لكي تجبر بريطانيا على التخلي عن ذلك التمسك، ففي الفترة التي سبقت سقوط عدن بيد الثوار اليمنيين وخروج بريطانيا المنكسر من جنوب اليمن وقيام نظام يساري فيها، كان هناك نقاش حاد وطويل حول موضوع تقليص النفقات الدفاعية شرقي السويس وحول سحب التواجد العسكري والسياسي البريطاني، ولكن حقيقة ارتباط بريطانيا باتفاقيات طويلة الأمد مع النخب السياسية الخليجية وحقيقة المصالح الغربية الواسعة وتحدي أصحاب تلك المصالح لفكرة الانسحاب السريع والمبكر وقفت في وجه أفكار من ذلك القبيل وتأجلت الفكرة إلى أن جاء العام ١٩٦٨، عندما تم الاعلان رسمياً عن نية بريطانيا في الانسحاب مع نهاية العام ١٩٧١، عندئذ بادر الكثير من النخب السياسية الخليجية إلى إنهاء الكثير من الخلافات فيما بينها، فقد قام شاه إيران بإيلاء نادرة في خضم سياسته المتعجرفة تجاه النخب السياسية الخليجية بالاعلان عن سحب مطالبته بالبحرين وعن قبوله بإجراء استفتاء عام فيها تحت إشراف الأمم المتحدة يتاح فيه المجال لشعب البحرين لتقرير

مصيره. وقامت كل من النخبين العمانية والسعودية باسترضاء بعضهما البعض بشكل مفاجيء وسريع وذلك نتيجة لعداتها المشتركة لليसार الذي وجد موطنه قدم له في اليمن الجنوبي والذي أخذ في مساندة الثورة في ظفار وخوض الحرب في صفوف الثوار، بالإضافة إلى ذلك قامت النخبتان السياسيتان في أوطيبي وديي بحل خلافاتهما الحدودية المعلقة والتي باركها وغذاها الوجود البريطاني، بل وتجاوزتا ذلك لكي تعلن قيام اتحاد فيما بينهما دعما للنخب السياسية الخليجية السبع الأخرى للانضمام إليه.

ولكن رغم تلك المحاولات لتخفيف التوتر بين النخب السياسية الخليجية وفي كثير من الأحيان بايعاز وتشجيع من بريطانيا فإن المناخ العام في الخليج بقي متوترا بل وفي كثير من القضايا ساخنا، فالعراق وإيران استمرت في الاختلاف حول حقوق الملاحة في شط العرب وحول الأغلبية الشيعية في العراق، ولم تتحلل العراق عن مطالبتهما بالكويت، ولا السعودية عن مطالبتهما بأراض تخص كلا من أبوظبي وعمان، وكانت هناك خلافات حول النفط المتواجد في قاع البحر في شمال ووسط وجنوب الخليج، حيث عرقل موقع الكثير من الجزر والحدود والفشوت<sup>(1)</sup> ترسيم الحدود البحرية الدولية والجرف القاري على أسس واضحة، وأخيرا فإن شاه إيران تصرف بطريقة عنجهية عندما استولى بالقوة العسكرية على الجزر العربية الثلاث قبل يوم واحد من الانسحاب الرسمي البريطاني في إشارة واضحة إلى جميع جيرانه من النخب السياسية العربية إلى أنه أقوى الجميع، فلا يستطيع أن يردعه أحد منهم، وإلى أنه كلب الحراسة الموعود للمنطقة، وحول ذلك التصرف الشاهنشاهي زجر الجميع واحتجوا ظاهريا مؤيدين من قبل السعودية التي ساندتهم، ولكن بواطن الأمور وخوافيها غير ما بدت عليه من الخارج حيث سكنت الجميع على حماقة الشاه، وقامت النخب السياسية العربية من خليجية وغيرها بالقاء اللوم الكامل على بريطانيا وحدها.

لقد كانت بريطانيا محظوظة جدا عندما غادرت الخليج، فباستثناء موضوع الجزر لم تتفجر خلافات محلية جدية بين النخب السياسية في المنطقة، حيث تفاهم الكثير من الأطراف وبترتيبات وتدخلات وضغوط من بريطانيا وغيرها من دول الغرب ذات المصالح المباشرة في المنطقة حول الكثير من المشاكل القائمة بينها، وفوق ذلك كله فإن بريطانيا كانت محظوظة أيضا لأن الطفرة في أسعار النفط التي ظهرت بوادرها أثناء مباحثات جنيف ١٩٧١ وتفجرت فعلا خلال الحرب العربية الاسرائيلية في أكتوبر ١٩٧٣ لم تحدث أثناء تواجدها رسميا في المنطقة والا لكانت ستبدو في موقف حرج لا تحسد عليه تجاه حلفائها الغربيين المستهلكين للنفط وتجاه النخب السياسية الخليجية التي كانت تحت حمايتها والمستفيدة من ارتفاع الأسعار.

على أية حال عندما تم التوصل إلى ترتيبات بشكل مشترك وتعاوني مع النخب السياسية الخليجية للخروج من المنطقة والتي بدأت أول الأمر مع الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١، فإنه تم الابقاء على ارتباط قوي بين بريطانيا والنخب السياسية الخليجية، وذلك عبر اتفاقيات وقعتها بريطانيا مع

١ - كلمة فارسية معربة مفردتها فشت وتعني الأرض الصخرية التي تغمرها المياه ثم تنحسر عنها وتستعمل في اللهجة الخليجية الدارجة ككلمة أصيلة وبكثرة، فنسمع مثلا بفشت الدليل هو محور نزاع بين البحرين وقطر ونسج بمنطقة الفشت التي تقع بين الحيرة ومنطقة الشرق من ضواحي مدينة الشارقة وهكذا.

كل نخبة سياسية على حدة، تعهدت بموجبه لتلك النخب بمساعدتها وقت الضرورة، لقد تم عقد اتفاقيات من ذلك القبيل مع جميع النخب السياسية الخليجية التي كانت تحت الحماية البريطانية، ومن غريب الصدف أن صيحة المساعدة لم تتأخر كثيرا بالنسبة للكويت مثلا، حيث جاءت بعد أسبوع واحد فقط من إعلان استقلال الدولة المذكورة حين طالب النظام العراقي الذي كان في ذلك الوقت تحت هيمنة عبدالكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، لقد كانت بريطانيا حريصة جدا على الاستجابة لصرخة الاستغاثة تلك من قبل النخبة السياسية الكويتية حيث بادرت بإرسال ٦٠٠٠ جندي كانوا يتمركزون في عدن إلى الكويت لحمايتها، وعندما اجتاحت العراق الكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ تم تكرار نفس صيحة الاستغاثة وتمت الاستجابة أيضا عن طريق المشاركة الفعالة في قوات التحالف الدولي التي شاركت في تحرير الكويت وحماية النخب السياسية الخليجية الأخرى من الخطر القادم من العراق.

# حَوَالِيَاتُ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ

تصدر عن مجلس النشر العالمي - جامعة الكويت

رئيسة هيئة التحرير  
د. فتوح عبد المحسن الخترش

دورية علمية محكمة للنظمتين مجموعة من الزكائن وتنفذ بنشر  
الموضوعات التي تتخلل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية  
لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية بشرط أن لا يتل حجم  
البث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا تقبل النشر في الحوايل على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب  
فقط بل لنيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصاً له باللغة العربية وآخر بالانجليزية  
لا يتجاوز ٤٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانية .

## الإشتراكات :

داخل الكويت  
للأفراد : ٢,٢٠٠ د.ك - للاساتذة والطلاب : ١,٦٠٠ د.ك  
للأساتذة والطلاب : ١٦ دولاراً أمريكياً  
للأساتذة والطلاب : ١٢ دولاراً أمريكياً  
للمؤسسات : ١٦ د.ك

شحن الرسالة : للأفراد : ٤٠٠ فلس  
شحن المجلد السنوي : للأفراد : ٨٠٠ د.ك  
للأساتذة والطلاب : ٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوايلات كلية الآداب

ص. ب. ١٧٣٧٠ - الخالدية

الكويت - 72454